



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في  
٣/شعبان/١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٥/١/٤ ميلادية .

( العدد ١٦ )

( العدد ١٦ )

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

٦

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٦

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الكباريتي المحترم .

ب- طلب اجازة مقدم من عطوفة النائب السيد عبدالهادي المجالي المحترم .

ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس المحترم .

١٧

٣- الردود على الأسئلة

١ - كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (١٠١٠٠) تاريخ ١٥/١٢/

١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٠) المقدم من سعادة النائب الدكتور

همام سعيد .

هكذا من الله

## الصفحة

- ٢ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٨٨٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ،  
جواباً على السؤال رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .
- ٣ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٧٦٦٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ، جواباً  
على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .
- ٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٨٦٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ، جواباً  
على السؤال رقم (٦٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .
- ٥ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٩٩٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٧ ، جواباً  
على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
- ٦ - كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم (١٨٤٠٣) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٣٨) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الرحيم العكور .
- ٧ - كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم (٨٤٠٢) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد محمد الحنيطي .
- ٨ - كتاب معالي وزير المالية / رئيس مجلس إدارة المؤسسة الأردنية للاستثمار رقم (١٧٧٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٢٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله .
- ٩ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٧٢٩٣) تاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٦٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد العزام .
- ١٠ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٨٣٩٦٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، جواباً  
على السؤال رقم (٧١) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل .

## ٤ - الكتب الواردة :-

- ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٢٧٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ،  
والمضمن مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة  
١٩٩٤ .

## الصفحة

- ٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٢٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ،  
والمضمن مشروع قانون معدل لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة  
١٩٩٤ .
- ٥ - قرار لجنة التمويل رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ ، والمضمن انتخاب كل  
من :-
- أ. سعادة السيد عبدالرحيم العكور رئيساً للجنة .  
ب. سعادة السيد طه الهباهبة مقررراً لها .
- ٦ - الاقتراحات برغبة :
- ١ - اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة بشأن ترفيع قضاء عي / محافظة الكرك الى لواء وكذلك إنشاء مديرية ناحية في كل من الطيبة الجنوبية ومنطقة الشهابية .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ ، مقدم من (٤١) نائباً بشأن تعطيل الدوائر الرسمية في عيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام وفي رأس السنة الميلادية .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن إنارة الطريق الواصل بين مدينة ابو نصير وشفا بدران مروراً بجامعة العلوم التطبيقية .
- ٤ - اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد بشأن تمديد المدة المقررة لمشروع تطوير حوض نهر الزرقاء لتعميم الفائدة منه .
- ٥ - اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد بشأن مطالبة وزارة الاعلام بتخصيص وقت كاف لبث أهم وقائع جلسات مجلس النواب في الاذاعة والتلفزيون .

هكذا من الأشغال

الصفحة

٦ - اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني بشأن إنشاء مركز دفاع مدني في كل من منطقة مثلث اشتيفينا وكفرجة .

٧ - اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني بشأن ترفيع منطقة كفرجة / محافظة عجلون الى لواء واستحداث قضاء في منطقة حيط اللين وصخرا .

٧٠ - قرارات اللجنة القانونية :

١ - قرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ .

٢ - قرار رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ ، والمعاد من مجلس الأعيان .

٣ - قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون كاتب العدل لسنة ١٩٩٤ ، والمعاد من مجلس النواب في جلسته التاسعة .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الأحد ٨ / ١ / ١٩٩٥

الساعة العاشرة صباحاً .

هكذا من الأعمال

٣- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير التخطيط .

٤- سماحة الشيخ عبدالباقى جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٥- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٦- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

٧- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

٨- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

٩- معالي السيد سامي قموة : وزير المالية .

١٠- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١١- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

١٢- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .

١٣- معالي الدكتور عبدالرزاق النور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

١٤- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .

١٥- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٦- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٩٩٥/١/٤ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :

١- معالي السيد عبدالكريم الكباريتي .

٢- السيد عبدالهادي المجالي .

٣- السيد ذيب انيس .

٤- السيد سليمان السعد .

٥- د. بسام العموش .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١- السيد عبدالعزيز جبر .

٢- السيد توفيق كريشان .

٣- د. همام سعيد .

وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبدالسلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .



١٧- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة .

١٨- معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير دولة .

١٩- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢٠- معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير دولة .

٢١- معالي السيد طلال عريقات : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

وحضر من الامانة العامة :

١- السيد نذير عطيات .

٢- السيد علي الحسبان .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد غسان التجداوي .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة ،  
السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

معالي رئيس المجلس : يعنى .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب اجازة مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الكباريتي المحترم .

ب- طلب اجازة مقدم من عطوفة النائب السيد عبدالهادي المجالي المحترم .

ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب انيس المحترم .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم على اجازات السادة النواب ؟

موافقة .

دكتور عبدالحافظ الشخانية .

دكتور عبدالحافظ الشخانية : سيدي

الرئيس .

يعاني مربي الدجاج البياض واللاحم في هذه المرحلة من نقص الحاد في مادة الذرة الصفراء ، وفي هذه الفترة يضطرون ان يلجؤا الى وزارة التموين بايام متوالية ليحصلوا على

عشرة عاماً ، وفي الغالب أو في احسن الاحوال عمرها (عشر سنوات ، وقد افاد حتى المعنيون من الاجهزة الرسمية ان السير بهذه الشاحنات وفي حمولات اكثر زائدة يعرض الشاحنة والسائق للخطر لكنني لا افوتني ايضاً ان اسجل جزيل الشكر لدولة رئيس الوزراء على ارساله فريقاً وزارياً للتعامل مع القضية اثر الاتصال ايضاً به من قبل بعض الاخوان من جبهة العمل الاسلامي الذين كانوا متواجدين صدفه هناك ، وتجاربه معهم على ان يصلوا مع الفريق الوزاري الى حل ، اسجل للاخوة في الفريق الوزاري الحل الذي ابداه لكنه حلاً جزئياً ، بذلك اطالب معالي الرئيس الاخوة في هذا المجلس ان يتوجهوا الى الحكومة بالاصرار على ان تبدأ الحكومة بحل جذري لهذا الطريق ، ولو ادى الى اغلاقه لمدة عام والسير على الطريق القديم الى ان يحل حل جذرياً ، واعلم ان الشركة المنفذة للطريق كانت قد اقترحت لتجاوز هذه المنعطقات والمخاطر باجراء نفق ، لكن ربما كانت الامور المادية هي العائق ، هناك مسار اخر او نفق ، لذلك اتمنى ان تدعم وزارة الاشغال العامة بما تقدم به معالي وزير الاشغال العامة من رصد المخصصات اللازمة لاجراء الاصلاحات في الطريق ، اقترح بان يعلق لمدة عام حتى يتسنى للوزارة او المتعهد ان ينجز العمل باسرع وقت ممكن وشكراً معالي الرئيس .

كميات قليلة مما تحتاج مزارعهم ، وهذا يهدد بوقوع خسائر كبيرة عند المزارعين ، انني اطلب من الحكومة الرشيدة ان تحل هذه القضية باسرع وقت وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الزملاء المحترمين

اود ان اسجل بداية الشكر للاخوة سائقي الشاحنات في مدينة العقبة على رأسهم النقابة ، على روح المسؤولية العالية التي يتحلوا بها اثناء توفيقهم عن التحميل ، وذلك كوسيلة لفت انتظار الحكومة الى ما يواجههم من اخطار ، فهم الذين يسيرون على طريق خطير لودي بحياة (ثلاثة وعشرين) شهيداً منهم ماتوا وهم يسمعون وراء رزق اطفالهم ، واود ان ابين معالي الرئيس ان هذه الطريق كان عليها مخالفات سابقة ، وقد انجزت ثم اؤخر استلامها لعامين متتاليين ، ثم اعيد استلامها دون اجراء اية تعديل ، والطريق باعتراف من كثير من الفنين والاخوة المعنيين لا تصلح لسير الشاحنات التي يمثل عمر الشاحنات اخواننا السابقون الذين يعملون على خط مدينة العقبة ، بعض الشاحنات عمرها اكثر من (خمسة

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ خالد عبد النبي .

السيد خالد عبد النبي العجائمة :  
سيدتي الرئيس .

ايها الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

في فترة صدرت الارادة الملكية السامية  
باعفاء المزارعين من فوائد القروض . وقد قرر  
مجلس الوزراء الأكرم تنفيذ هذه المكرمة وابلغ  
معالي وزير الزراعة فحوى هذه المكرمة الى كل  
الناس مسؤولين ومزارعين بالأعفاء من فوائد  
القروض والتي تعود الى مؤسستي الأقرض  
الزراعي والمنظمة التعاونية وبأثر رجعي من عام  
١٩٨٢ . فشكرنا جميعاً الحسين وحكومته  
وهللتنا لهذه المكرمة السامية والتي تعودنا على  
مثلها .

إلا إن فرحة المزارعين لم تتم لحد الآن  
ولم يتم الأعفاء ومدير المنظمة التعاونية يطالب  
المزارعين بالسداد أو الذهاب الى السجن مدعياً  
بأن هذه الأموال تعود لودائع الأفراد والجمعيات  
التعاونية ، وإن الحكومة لم تحول له أي مبلغ  
لتعويض وتغطية الودائع وسمعتنا إن مدير  
المنظمة التعاونية عين مجامي واتفق معه على ان  
يُدفع لهذا المجامي مبلغ ١٥٪ من اموال  
التحويل .

أرجو الحكومة ممثلة بوزير المالية ابو فارس  
ان يلفتوا المكرمة الملكية السامية ويحول اموال  
التحويلات الى المنظمة التعاونية لكف الطلب

عن هذه الشريحة من المواطنين الذين هلكوا من  
شدة الضربات المتتالية على رؤوسهم وان ينفوا  
من كل الديون وهي لا تساوي الاموال  
المسروقة من بنك البتراء الذي عوّض من قبل  
الحكومة .

وكل الأمل بالرئيس المجالي أن يعطي  
هذه المعضلة إهتماماً زائداً وحلها مكرراً الطلب  
باعفاء المزارعين كل ديونهم الرأسمالية وارجو  
ان لا تضطر لرفع ايدينا واصواتنا عالياً طالبين  
كشف الحسابات السابقة وان لا تنتكر لهذا  
المواطن المكافح .

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ،  
الشيخ عبدالنعم ابو زنت .

السيد عبدالنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس ،

معالي الرئيس .

حضرنا الاخوة النواب

لقد شاهدتم بالبصر مأساة اخوتنا في  
الشيخان ، حيث اعلنت روسيا عليهم حرب  
ابادة لا ترحم طفلاً رضيعاً ولا طفلاً قطعياً ولا  
امراً حزينه ولا شيخاً قاليه ، حرب مليئة  
باحقاد الكفر الاستعماري المدمر للشعوب  
المتعطشة ، ونرى ازاء تلك المأساة في  
الشيخان امريكا وحلفاءها الغربيين يجتزون  
حيانة الصمت العامري ضد الاسلام

السيد فواز الزعبي : شكراً معالي  
الرئيس .

كان هناك قراراً متخذاً من قبل الحكومة  
بتقسيط جمارك السيارات الشاحنة ، حيث  
اعطي هذا القرار اصحاب الشاحنات التي  
تحمل لوحة ادخال مؤقت لغاية ٩٤/١٢/٣١ ،  
ثم قامت دائرة الجمارك بتمديد المهلة الى  
( عشرة ) ايام ، الا ان هذه المهلة لم تكفي  
حيث يوجد عدد لا يتجاوز (مئة) سيارة شاحنة  
موجودة داخل الحرم الجمركي ، لم يستطيع  
اصحابها وخلال مدة (العشرة) ايام من القيام  
بكافة الاجراءات المتعلقة بذلك ، وهي الآن في  
وضع يتطلب خروجها خارج البلاد ، او  
ادخالها الى المنطقة الحرة ونظراً لما يترتب على  
ذلك من ضياع مبالغ لا بأس بها على خزينة  
الدولة جراء عدم جمركتها في الاردن ،  
وخسارة مبالغ اخرى بالعملة الصعبة لترسيمها  
في دولة اخرى ، فاني ارجو الحكومة تمديد  
المدة (لشهرين) لتمكين اصحاب الشاحنات من  
اتخاذ اللازم ، علماً بأن دائرة الجمارك قد  
رفعت تنسيقاً لرئاسة الوزراء لتمديد (شهرين)  
لهذه السيارات ، ونريد ان نسمع من معالي  
وزير المالية حول هذه الشاحنات وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاقتراح  
الذي اقترحه الشيخ عبدالنعم ، في العادة طبعاً  
الرأي للمجلس الكريم في هذا الموضوع ، ارجو  
ان تتقدم بغايات اللجنة وآلية عملها مكتوبة ،  
لكي يكون المجلس بصورة ما هي عمل هذه  
اللجنة تم توضع رأي المجلس الكريم ، واولاً

والمسلمين ، بينما شاهدنا منذ قرابة ثلاثة شهور  
كيف حشدت امريكا وحلفاؤها الجيوش  
والاساطيل جواً وبراً وبحراً لتدمير العراق  
الشقيق ، يوم ان قام بناورة في ارضه وعلى  
ارضه جنوب العراق ، وصدق الله العظيم « ولا  
بالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان  
استطاعوا » « ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء  
ويسطوا اليكم ايديهم والستهم بالسوء وودوا  
لو تكفرون » « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم  
اولياء بعض » « والذين كفروا بعضهم اولياء  
بعض الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد  
كبير » .

لذلك اقترح على المجلس الكريم انصافاً  
ورحمة باخوتنا واخواتنا في الشيخان وقبل ان  
نقول لا قدر الله اكلنا يوم ان اوكل الثور  
الايض ، اقترح ان نسمع صوت اردن الحشد  
والرباط للعالم ، لا اقول شجباً واستنكاراً ، بل  
تأليفاً للجنة مؤقتة في هذا المجلس الكريم تسمى  
لجنة نصرة الشعوب الاسلامية المضطربة ،  
اللجنة لنصرة الشعوب الاسلامية المضطربة  
واقترح تأليف هذه اللجنة من السادة :

الشيخ عبدالباقى ، المهندس منير  
صوير ، الشيخ ذيب النيس ، المهندس علي  
ابو الراغب ، عبدالنعم ابو زنت ، سمير  
الحباشنة ، طلال عبيدات . وشكراً لكم .

معالي الرئيس نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،  
الاستاذ فواز الزعبي .

هكذا من الأشعل



وأخيراً هو رأي المجلس يرى ما يراه في موضوع اللجنة ، لكنني اعتقد ان لا بد من توضيح آلية عمل هذه اللجنة واهداف هذه اللجنة ليكون الزملاء بصورة الغرض من تشكيل هذه اللجنة ، وقبل الموافقة على انشاء اي لجنة وهذا ما تم في آليات اللجان السابقة يا شيخ عبدالمعظم ، شيخ عبدالمعظم تفضل .

السيد عبدالمعظم ابو زلط : معالي الرئيس شكراً لكم .

اهدافها السامية واضحة جلية اوضح من الشمس رابعة النهار .

معالي رئيس المجلس : هل يمكن تزويدنا فيها مكتوبة يا شيخ عبدالمعظم ، لكي تكون بوضوح امام كافة الزملاء .

السيد عبدالمعظم ابو زلط : يا معالي الاخ لينما ازودكم ثم تعرض ثم تبحث ثم تحول على اللجنة المختصة ، تكون شيعت لا قدر الله جنازة اخواننا الشيشان ، فهذه امور امور ذات نزيف حاد في آلام المسلمين ، سيارة الاسعاف والنجدة تتخطى الاشارة الدولية الحمراء ومرخص لها بذلك ، فيه هناك امور فوق القانون ، الجانب الانساني ، الجانب العاطفي الوجداني الاسلامي الى آخره ، فبارك الله فيك .

معالي رئيس المجلس : هذا الرأي للمجلس الكريم ، الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة انا يعني مثلي بقية الاخوان استنكر ما يجري في جمهورية الشيشان ، واستنكر الاعتداءات والقتل على هؤلاء الناس المسلمين ، ولكن الامر بتقديري مع الاحترام الكامل لرأي الزميل المقترح لا يحتاج الى تشكيل لجنة ، الامر يحتاج الى توصية الحكومة ان تتدخل ما يوسعها بالطرق الدبلوماسية وتحاول ان تصل الى تخفيف الوطئة عن هذه المسألة .

النقطة الثانية ممكن تشكيل وفد برلماني لزيارة روسيا ومقابلة المسؤولين وابداء وجهة النظر هذه .

النقطة الثالثة ممكن اصدار بيان عن هذا المجلس ، واعتقد انه صدر في جلسة سابقة ، لكن احنا نشكل لجنة ونساوي لجنة في الشيشان ، بدنا نشكل ايضاً لجنة لما يجري في البوسنة والهرسك وبدنا نشكل لجنة لما يجري في العراق ، بدنا نشكل لجنة لما يجري في الصومال ، وبدنا نشكل لجنة في هايتي ، كل هؤلاء الناس بيعزوا علينا ، فاعتقد انه تشكيل اللجنة ليس في محله ، هذا وجهة نظري المتواضعة وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : نقطة النظام يا شيخ عبدالمعظم تفضل .

السيد عبدالمعظم ابو زلط : شكراً معالي الرئيس .

يعني مثل اخي ابو فيصل في كياسته ولباقتة يبدو انه كان مشغولاً بشيخه الشيخ عبدالرحيم « ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه » .

معالي رئيس المجلس : لا نريد تسلسل يا شيخ .

السيد عبدالمعظم ابو زلط : اللجنة لنصرة الشعوب الاسلامية المضطهدة ، فهي تشمل العالم الاسلامي في القارات الخمس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة فكرة تشكيل لجنة لمناصرة اهلنا واخواننا في جمهورية الشيشان فكرة جيدة وانا اثني عليها ، اما هدف مثل هذه اللجنة اظنه واضح عنوانها يتضمن هدفها ، وهي لجنة مؤقتة يعني لا تحتاج لبرامج وآليات وتسجيل اهداف وما الى ذلك ، وغري الحقيقة بمجلس النواب الاردني وما عرف عنه وعن الاردن من مواقف في نصرة كل قضايا الشعوب المظلومة وبالذات اذا كانوا من اخواننا واهلنا العرب والمسلمين ، ولذلك ارجو في هذا اللقاء ان يصار الى تشكيل هذه اللجنة ، وهذه اللجنة يمكن ان تنسق مع الحكومة في اجراءات معينة ، ويمكن هذه اللجنة ايضاً تقترح زيارة وفد مثل الاهداف اليها اثار اليه الاخ ابو فيصل ، يمكن ان تقوم بها هذه اللجنة وشكراً لكم .

اصوات : نتني معالي الرئيس .

السيد سمير حباشنة : شكراً معالي الرئيس .

على وجاهة ما تفضل فيه الزملاء المحترمين ، يبدو معالي الرئيس اننا يعني في عالم ملتعب ، وفيه كل يوم وفيه كل مرحلة لدينا مشاكل في هذه النقطة او تلك من العالم ، وفيه كثير من الشعوب تهم الاردن وتحوز على اهتمام مجلس النواب الكريم اقترحي حتى ننظم هذه المسألة :

ان نلجأ وحتى لا نلجأ دائماً الى تشكيل لجان مؤقتة ان نشتر عرف جديد ان اللجان الثابتة ينبثق عنها لجان فرعية حسب اختصاصها ، بمعنى ان لدينا لجنة الشؤون الخارجية هذه امور خارجية وتهم مجلس النواب ، ماذا لو انبثقت لجنة فرعية عن مجلس النواب لمناقشة او للاهتمام في مسألة ملتهمة وحاضرة في ذهننا ، مثل قضية الشعب الشيشاني الشقيق ، او شعب البوسني الشقيق ، او اي شعب مسلم او يعني صديق يهمننا بشكل او بآخر ، وما ينسحب ربما على لجنة الشؤون الخارجية ، ربما ينسحب ايضاً على لجنة الشؤون المالية ، ايضاً باعتبارها لجنة رئيسية وكل القضايا المتعلقة بالاقتصاد الوطني ، ربما تنبثق عنها لجان فرعية عن اللجنة المالية ، اقترحي المعدل على ما تفضلوا فيه الزملاء وعلى وجاهته إن نعطي لجاننا الثابتة الحق في تشكيل لجان فرعية تهتم بالقضايا سواءاً الداخلية اذا كانت اقتصادية او الخارجية اذا

هكذا من الشرح

ما تعرضت الى نقاط ملتهبة تهم الاردن والشعب الاردني ومجلس النواب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة الاقتراح جليل ويحتاج مثل ما ذكرت الى انه يغطي باسباب واضحة ومحددة ومكتوبة ، وعطفاً على اقتراح معالي ابو فيصل انا اقترح ان تزور اللجنة غرورني وبرئاسة الشيخ عبدالمعظم ابو زنت والاساذ عبدالباقى جمو والاخت توجان فيصل ، يزوروا غرورني تضامناً مع ما يجري هنا ك بحق الشعب الشيشاني وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة انه الاقتراح المقدم من سماحة الشيخ ابو انس وكما تفضلوا الاخوان بتشكيل لجان هو يخضع الى ارادة المجلس وقرار المجلس ، ونحن لا نريد التوسع في هذه اللجان ، انما ما ابداه الزميل ليس انا بنظري ليس تشكيل لجنة نظامية وتكون موجودة في المجلس وهذا يجب ان يفرح باقتراح ويوقع ويقدم الى الرئاسة ويحال الى اللجنة وكذا كلياتها انما مغنياً الاقتراح سامي ، مغنياً لا

مانع من المجلس ان يكلف تكليفاً هؤلاء الاشخاص ما دام لديهم الطاقة والرغبة ك لجنة تدرس اوضاع بعض المواقع في الكرة الارضية التي يتواجد فيها مسلمون مضطهدين وتقدم تقرير بانه وصل اليها معلومات كذا وكذا ويتم التنسيق فيما بينها وبين الحكومة لتقديم محدد صلاحياتها مساعدات ، استقبال بعض المرضى ، استقبال بعض هذا ولا حاجة الى اخذ نقاش طويل وفرض لجان وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا : سيدي الرئيس ما في شك انه اقتراح الزميل عبدالمعظم اقتراح وجهه ويستحق منا التأييد بنفس الوقت هذا الموضوع موضوع هام جداً الذي يحصل مع اخواننا الشيشان ، ما دام هنالك لجنة حريات وحقوق الانسان ، اعتقد انه هذه اللجنة هي الاولى في التعامل مع هذا الموضوع ، واقتراح ان يحال هذا الاقتراح الى لجنة الحريات لتقديم بتوصية الى المجلس وشكراً .

اصوات : تنني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور مصطفى شيكات .

الدكتور مصطفى شيكات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نحن نتحدث عن قضية ساخنة ، واذا اردنا مواقف سياسية فهذا اقتراح وجبة ، لكن الحقيقة نحاول نستغل بشكل عملي توصية للحكومة ، واعتقد ان

حقيقة اتساءل عن عمل اللجنة ؟ وكان يجب ان يكون لها دور فعال في هذا ، واطلب منذ الان ان تبدأ الاهتمام ، لكن ليس بتشكيل لجنة جديدة ، والموضوع الساخن والملح الى ان نعرف ماذا تعرف لجنة الشؤون الخارجية ، الملح الان هو ان نطالب نحن كمجلس اصدارنا بيان بالاجماع بتأييد حق الشعب الشيشاني في تقرير مصيره وفي حريته ، واستنكارها وطالبنا بانسحاب القوات الغازية ، موقف الحكومة يجب ان ينسجم مع موقف المجلس ، لا تملك الحكومة ان يكون لها موقف غير موقف الشعب ، فمع انه هذا مجلس الشعب لا يوازي موقف الحكومة ما فعله الشعب ، اين هي التداخلات الحكومية والوسطاء الحكومية ان تحرك الساحة العربية والدولية من اجل وقف هذه الهجمة الشرسة ؟

اين هي المساعدات التي يجب ان ترسلها الحكومة ؟ عندنا لجنة اغاثة هاشمية ، عندنا الف وسيلة ووسيلة ، الناس هناك عم يقتلوا يومياً ، (٨٠٪) من الناس بلا منازل المنازل حرق ك محاولة تماماً كما يجري في العراق وربما اسوء لأن القصف مستمر الان ، (٨٠٪) من المنازل حرق الناس بما عليها من ملابس فقط تحارب في الفلج والعراء ، اين هي المعونات الاردنية ؟ سكان غرورلي عدهم قليل ليست مدينة كبيرة ، لأن الشعب الشيشاني مهبتي وان شرد ونفي وقتل فيما مضى نصفه ومرة مثله ، تستطيع الحكومة ان ترسل حجم من الدعم والمساعدات يعمل فارق على

الدبلوماسية الاردنية قدر امكانها هو اجدى واكثر عملية وواقعية من اي حديث اخر ، بكفي هذه اللجان المتكررة ، هذه ممكن وانا اعتبرها مواقف مستمرة ، لكن الكلام الواقعي والعملية توصية للحكومة ان تأخذ الدبلوماسية الاردنية دورها بالشكل الذي تقدر عليه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة ان تشكيل هذه اللجنة يعتبر رمز حضاري للدور العظيم الذي يمثله الاردن في الدفاع عن القضايا العربية والاسلامية ولا بأس ان تكون مثل هذه اللجنة التي تعبر عن الضمير الشعب وروحه ، وهي حيث تنبثق من مجلس النواب لها معناها الرمزي يضاهي معناها العملي ايضاً ، فلتكن هذه اللجنة ويترك لمكتب مجلس النواب تحديد الاشخاص ، وتسيبها وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل تحدث العديد من الزملاء في هذا الموضوع ، السيدة توجان فيصل تفضلني اخبر المتحدثين .

السيدة توجان فيصل : اولاً اعتقد انه هذا الموضوع من الاساس كان يجب ان يكون من اهتمامات لجنة الشؤون الخارجية ، فانا

هكذا من الأشغال



الأرض عند هذه الشعوب ، لكننا نتساءل ولنا الحق ان نتساءل ما موقف الحكومة في المرتين عندما اتاهنا أولاً :

قبل الغزو الشيشاني وتمهيداً له ، كان يقوم وزير خارجية روسيا بجولة ، اتاهنا والتقى معها ، وسمعنا في الصحف العربية تصريحات ، ان الاردن قد وعد حتى بأن يمنع الجالية الشركسية والشيشانية في الاردن من عمل اي شيء ، ثم عاد مساعد وزير الخارجية الروسي مرة اخرى ، ولم نسمع الا تصريحات لا تقول شيئاً ، نعرف نوع هذه التصريحات ، فيه صحتنا عندما تنشر هكنا اشياء ، نعرف انها اشياء لا نريد ان نصارح بها الشعب لهذا اريد ردود صريحة ومواقف صريحة ليس فقط في المجلس ، اريدها بخطوط عريضة على الصحف اننا نستنكر ونرفض وان هذا استعمار واحتلال عسكري ، تماماً كما جرى لأراضينا نحن احتلتنا اسرائيل ، يجب ان نستنكر وان نرسل معونات صراحة وفي ضوء النهار ، اعتقد ان دور الحكومة غير متناسب ابداً مع دور الشراكس والشيشان في المملكة ، كانوا دائماً عنصر استقرار وعنصر أمن وكانوا اردنيون قبل اي شيء ، وحاربوا في كافة الحروب العربية باعتراف القوميين عرب ايضاً ، فاعتقد عندما يقتل ابناء امهم يتوقع من الاردن ان يقف معهم ، نحن توقعنا من كل عربي هذا الى امريكا الى استراليا الى اي مكان ، ان يقف معنا عندما تكون قضية عربية ، لا فقط لانها قضية عربية بل لان الفضائل العربية كان دائماً عادلة ، كان مغدني علينا والان ابناء

عمومتنا نحن اردنيون فعلاً اردنيون عرب فعلاً عرب ، لكن ابناء عمومنا هناك قضيتهم عادلة ، لا نقول قفوا معهم على ظلم ، نقول قفوا معهم على حق ، فاین ثوابت الاردن المعلقة فقط في الخطابات ، عدم احتلال اراضي الغير بالقوة ، حق الشعوب في تقرير المصير ، اين هي ؟

ان لم ندافع عنها في الشيشان وفي كل موقع في العالم ، لا نتوقع ان يأتي مجلس الامن ويقف معنا ، عندما نرفعها هناك فقط مجرد رفع عتب ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : تحدث العديد من الزملاء في هذا الموضوع ، واظن ان ما اثير تضمن كافة الآراء والاقتراحات ، الاستاذ مفلح اللوزي تفصل .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

ابتداءً بما تحدث به الاخوان في هذا الموضوع ان لجنة الشؤون الخارجية هي من ضمن ما تحدث به ، ونحن شعوراً وواجباً علي ان نبحث في هذا الموضوع ، اما بالنسبة لجنة الحريات وايضاً لجنة الشؤون الخارجية ، وهذا الموضوع ، اما بالنسبة للجنة الحريات وايضاً لجنة الشؤون الخارجية ، وهذا الموضوع هو من اختصاصها بذلك واتجاهاً منا وواجبات ، وهذا الموضوع هو من اختصاصها بذلك واتجاهاً منا وواجبات علينا لهذا الموضوع المهم ان تقدم

باشياء خاصة منا ومن اهل الخير لهذا الموضوع والمحتاجين من اخوانا الشيشان وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

ما سمعته من الزملاء يشكل اجماعاً من هذا المجلس الكريم على مساندة الشعب الشيشاني في مقاومته العادلة في وجه الغزو الروسي ، انا اقدر لجنة الشؤون الخارجية وانا عضو فيها ، ولجنة الحريات العامة وانا عضو فيها ، ولكني اعتقد ان تشكل من هذا المجلس في هذه الجلسة لجنة قليلة العدد ، تمكنها قلة عددها من سرعة التحرك ، واظن ان مهامها واضحة ، لن يقول قائل وجهوا قواتنا المسجلة الى الشيشان دفاعاً عن الشيشان ، انما موقفنا سيكون سياسياً اعلامياً اغاثياً ، ولذلك المهام واضحة ورسالة كريمة من مجلس كريم في بلد كريم لشعب مجاهد كريم ، ان تشكل لجنة في هذه الجلسة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الااضل الاقتراحات واضحة في هذا الموضوع يعني ما تحدث به الزملاء يتوزع ما بين تشكيل لجنة لغايات التي تحدث بها بعض الزملاء أو احالة هذا الموضوع الى احدى اللجان الموجودة . في المجلس ، سواء لجنة الشؤون الخارجية او لجنة الحريات العامة ، اعتقد ان هذه مجمل الآراء التي طرحت في المجلس الكريم ، استاذ مصطفى ما هو الاقتراح ؟

الدكتور مصطفى شنيكات : توصية للحكومة من اجل التحرك الدبلوماسية الاردنية .

معالي رئيس المجلس : نستمع لرأي الحكومة ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : شكراً معالي الرئيس .

يعني ما كنت اريد ان اتكلم خاصة لما يكون هناك فيه كلام استفزازي ، ولكن اريد ان اؤكد للمجلس الكريم ان هذه الحكومة وقفت عملاً وجداً الى جانب الشعب الشيشاني وليس كلاماً .

اولاً : اوعز الى الجمعية الهاشمية بالتبرع ، كتبت كتاباً واورعت الى وزارة الصحة ومديرية الخدمات الطبية بالتبرع بالادوية وجائتني لجنة برئاسة سعيد بينو وطلب مني جمع التبرعات ووافقت عليها وقلت له : تعفى ايضاً من ضريبة الدخل لكن انا لا استطيع ان ارسل الجيش العربي الاردني ليقاوم هناك اليوم ، فيجب ان نعرف مدانا ومدى قوتنا ومدى قدرتنا ، ولذلك ما كنت احببت ان اقول كلمة ولولا ان طلب الاخ مصطفى ان تحال القضية للحكومة وصممت الحكومة ليس لانها لا تعمل ، بالعكس تماماً ولانها تعمل بصمت . ايضاً نائب وزير الخارجية ويحمل رسالة وكنت في هذا المجلس وجلست معه ساعة كاملة ، وصدر بيان عن ذلك وتبنيها للحكومة الروسية ان هذا الامر مؤذي ومؤذي للسياسة العامة وللاردن والمسلمين ، وكذلك

هكذا من الأهل



قابل جلالة الملك وقابل سمو الأمير وكانت نفس الكلام ونفس الضغط ونفس العمل ، لن نتوانى لاتنا نشعر ونعلم ونعرف ونقوم بعملنا بصمت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : نقطة النظام تتعلق بالنقطة الثالثة ، انه بحق لاي عضو في المجلس ان يطلب الحديث بعد الحكومة ، لا يكون الكلمة الاخيرة للحكومة ، فاريد ان تكون الكلمة لي ، ما قلته ان موقف الحكومة لا يتناسب مع موقف الشعب وعليه ان يتطابق مع موقف الشعب ومجلس الشعب ، التصريحات التي صدرت لا ترغينا وهي استرضائية وفاترة لحلول وسط ، نريد بشكل واضح الوقوف مع حق الاستقلال ، نحن لنا قضايا استقلال يجب ان نقف مع قضايا الاستقلال ، نريدها واضحة ليس بطريقة شأن داخلي لكن خففوا الضغط عليهم ، ربوهم لكن مش بالعنف ، هذه التبرة لا نقبلها نعتبرها طعنه في الخلف .

ثانياً : اذا كانت هنالك جهات تبرعت ، نعرف الصحة تبرعت لنا ببعض الادوية انا في هذه لجنة الاغاثة بعرف ، لكن ليس هذا ما نريده هنالك اكثر ، فاذا كانوا قد توجهوا للجنة الهاشمية اتوقع ونتوقع جميعاً ان نرى ايضاً طائرة خرجت بمعونات الى غرؤزي كما سبق وخرجت الى ابخازيا ، الفارق عندها ان الحكومة الروسية لم تكن قد حركت

دبلوماسيتها ، فتحركت طائرة الى ابخازيا ، الان حركت روسيا دبلوماسيتها فتبعاً له لن تتحرك الطائرة هذه المرة ، اريد اذن كما رأينا في قضية ابخازيا ان نرى الان في قضية الشيشان اذا كان الموقف فعلاً متطابق ونريد التصريح بحقهم في تقرير المصير ، لانه هذه قضية نحن نرفعها منذ (خمسین) عاماً في هذه المنطقة ، حق تقرير المصير نريدها علناً وليس الاصرار على انه شأن داخلي نتيج للعصا الروسي ان تضرب ولكن خفف الضرب ، ليس هذا ما نريده .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل لدينا اقترحين رئيسين بالاضافة لما تفضل به الزميل مصطفى شنيكات وقد استمع الى رد الحكومة في هذا الموضوع ويستطيع المجلس ان يوصي في اي توصية يراها مناسبة للحكومة لكن الاقتراحات المحددة اما بتشكيل لجنة مستقلة ، او باحالة هذا الموضوع الى احد اللجان الموجودة او احدى اللجنتين الموجودتين في المجلس اللي هم :

لجنة الشؤون الخارجية او لجنة الحريات العامة .

هناك اقتراح بتشكيل لجنة جديدة ، هل نحن متفقين على هذا الاقتراح ، ان هذا الاقتراح قد ورد من الزملاء .

هناك اقتراح باحالة هذا الموضوع لاحدى اللجان الموجودة في المجلس :

لجنة الشؤون الخارجية او لجنة الحريات العامة او كلاهما اذا رأيتم ذلك .

دكتور عبدالرزاق طييشات .

الدكتور عبدالرزاق طييشات : حقيقة لجنة الحريات مسؤولة عن الامور الداخلية داخل المملكة الاردنية ، ولا علاقة لها بهذا الموضوع ، لذلك يعني نبحث في الاقتراحين فقط وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يعني هذا الاقتراح ورد من المجلس والرأي للمجلس ، دعونا نظرح القضية للرأي وننتهي من هذا الموضوع لانه اماننا جدول اعمال .

المطروح للمجلس الكريم تشكيل لجنة جديدة لهذا الموضوع ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : ١٧ من ٦١

معالي رئيس المجلس : لم ينجح الاقتراح ، الاقتراح الآخر مطروح للمجلس الكريم هو تحويل هذا الموضوع الى احدى اللجان القائمة ، هناك اقتراح بلجنة الحريات العامة وهناك اقتراح بلجنة الشؤون الخارجية الاستاذ جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : انا طلبت حق الكلام لكن بصفتي مقرر لجنة الشؤون الخارجية ، يا سيدي لجنة الشؤون الخارجية قلت بدراسة موضوع الازمة واصدرت بيان واضح وصريح قددين الهجوم الروسي على الشعب الشيشاني ، والحكومة الموقرة تبعت ذلك بايضاح موقفها واعتقد لا نستطيع ان نكر الدور الذي قامت به الحكومة والقيادة والقيادة في هذا البلد ، لكن سيدي الرئيس

(رحم الله امرء عرف قدر نفسه وجلس بدونه) الاردن ليس دولة عظمى ولا يملك اسلحة نووية ولا ذرية يستطيع اطلاقها على موسكو من عمان ، نحن بلدنا قدراتنا يجب ان نتفهمها ، هناك قضايا كثيرة اسلامية تثار في العالم كله ، لا نستطيع نحن كدولة ان نبري بكل مرة وان ندفع الثمن غالياً ، انبرنا الى قضايا كثيرة ودفعنا الثمن غالياً ، لذلك يا سيدي اعتقد اذا كان هناك اي اراء لدى الشيخ ابو زنت او غيره بهذا الشأن فيفضل به الى لجنة الشؤون الخارجية ونحن مستعدون لدراسته وعمل اللازم بالتعاون مع الحكومة ، اعتقد ان تحويله الى اي لجنة اخرى هو تجاوز للجنة الشؤون الخارجية ولا نقبل به وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اخ جمال انتهينا من الموضوع ، الزملاء الافاضل هناك اقتراحات والاقتراحات مطروحة للمجلس الكريم وهذا رأيكم ، ما ترونه وما تقررونه هو الذي ستتجه اليه ، يا شيخ عبد المنعم لقد انتهى موضوع اقتراح تشكيل لجنة جديدة ، المطروحة للمجلس الكريم ، هل يرى المجلس الكريم تحويل هذا الموضوع الى لجنة الشؤون الخارجية ؟

واضحة الاغلبية وتحال هذه القضية ، واي زميل من الزملاء يستطيع ان يشترك في اجتماعات اللجنة ويوضح اي وجهة نظر لديه بغض النظر ان كان من الاعضاء او غير اعضاء اللجنة الخارجية ، البند الذي يليه الامين العام .

هكذا من الأشهر

السيد الأمين العام :

٣- الردود على الاسئلة

١- كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (١٠١٠٠) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (٥٠) للمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٥٠

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير السياحة الأكرم ، للاستجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

عرض التلفزيون اليهودي يوم السبت ١٩٩٤/١١/٢٦ الساعة العاشرة ١٠:٣٠ صباحاً لقاءً قيماً بين طلاب يهود وطلاب اردنيون في البتراء ، وقد جرى في هذا اللقاء امور تتعارض مع عقيدتنا وثوابتنا وفي هذا اللقاء توجيه يهودي سيء لابنائنا وبناتنا حيث ربط بين المعرفة والجنس ، وحاول اللقاء تعليم ابنائنا وبناتنا دروساً في الفساد الاخلاقي ، وقد جرى هذا العمل تحت اشراف رسمي .

فهل هذا الذي حصل صحيح ؟

وهل يعتبر هذا من برنامج الحكومة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

النائب د. همام سعيد

برنامج تلفزيوني للقاء

بين طلاب اردنيين ويهود

عرض في التلفزيون التربوي القناة الثانية في حدود الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت ١٩٩٤/١١/٢٦ .

زيارة وفد من الطلاب اليهود تحت اشراف احد الممثلين اليهود إلى البتراء برقة عدد من الطلاب الأردنيين من العقبة .

في البداية كان الطلاب يغنون الأغاني المختلفة ثم استقبلهم وزير السياحة الأردني ورحب بهم وبعائلاتهم الذي كان معهم ، وعملوا معه لقاء ، ثم للوصول إلى البتراء في باص ضم الطلاب اليهود والأردنيين معاً وكانوا يغنون معاً ، وبعد وصولهم إلى البتراء ركبوا العربات والحصن وكان المشرف اليهودي يغني وهو يركب الحصان ويقول «أرض اسرائيل» بالعبري ويغني أغاني باللغة العبرية وبصوت مرتفع وإلى أن وصلوا إلى الحفزة حيث جلسوا معاً وتكلم أحد الأردنيين - لا أذكر اسمه - عن الحفزة وعن الأنباط والبتراء ، ثم مثل المشرف اليهودي تمثيلية محتواها .. أنه استأذن الملاك الأسود من إله السماء أن ينزل إلى الأرض ويعطي البشر هدية فظل الإله ساكناً ولم يقل شيئاً فقال الملاك سأنتهب الفرصة وأنزل إلى الأرض ما دام الإله ساكناً .... فنزل إلى الأرض وأعطى آدم وحواء - يمثلهم من الطلاب - الهدية وهي المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة السياحة والسفر

الرقم : ٣٦ / ١٢ / ١٠١٠٠

التاريخ الهجري : ١٤١٥ / ٥ / ٩ هـ

التاريخ الميلادي : ١٩٩٤ / ١٢ / ١٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣٤٢٠/٢٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ ومرفقه صورة عن السؤال رقم ٥٥٠ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

ارجو او اوضح ما يلي :-

يقوم بزيارة مدينة العقبة بشكل عام ومدينة البتراء بشكل خاص اعداد كبيرة من السياح من مختلف الجنسيات بما فيهم مؤخراً السياح الاسرائيليين بالإضافة الى الزوار من المواطنين الاردنيين مما يصعب في بعض الاحيان عملية الرقابة المستمرة عليهم وتسجيل كافة نشاطاتهم وحركاتهم في المناطق التي يزورونها .

هذا وقد كنت متواجداً في مدينتي العقبة والبتراء بين ١٢-١٤/١١/١٩٩٤ حيث كان جلالة ملك اسبانيا ضيفاً على صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم واذكر انني وخلال تفقدي لمنطقة البتراء في يوم ١٤/١١/١٩٩٤ وخلال تجوالي داخل الحمية التقيت وعن طريق

فصار يضع الممثل على مكان عورته ورق الشجر ويضحك الطلاب ويقول لحواء فصار يضع الممثل على مكان عورته ورق الشجر ويضحك الطلاب ويقول لحواء - طالبة - ضعي ورق الشجر .... ثم ارتفع إلى السماء .

وبعد ذلك استأذن الملاك الأبيض من الإله أن ينزل إلى الأرض فحدث كما حدث للأسود ونزل إلى الأرض ومعه هدية ....

وبعد ذلك ارتفع إلى السماء ، ثم جاء للملاك الأحمر واستأذن من الإله أن ينزل إلى الأرض لأنه كان يرى اليأس في الأرض والحروب وغير ذلك فأشفق على أهل الأرض ، فحدث له كما حدث لسابقيه ونزل إلى الأرض ومعه هدية الحب ، وجاء بطفل أردني وطفلة يهودية وأجلسهما مقابل بعضهما البعض وسأل الطفل ما شعورك نحو هذه الطفلة وهو يقول انظروا في عيون بعضكم ، فاجاب الطفل الأردني بالعربية : لو كنت من جنسي سوف أحبك ، فترجم الممثل للطفلة بالعبري ، ثم سألهما ما شعورهما فقالت أنا أحبك ولكني أخاف قليلاً منك .... فصار يفكر الملاك لإيجاد الحل ثم جاء بورقة حمراء ووضعها على خد الطفل وخد الطفلة ثم مد أيديهما وشد على أيديهما وهما يسلمان على بعضهما ونظرا في عيون بعضهم ثم تركهما وارتفع إلى السماء ، هذه القصة كانت بالكلام مرة والشئيل مرة ثم انتهى البرنامج بدعوة من الطلاب اليهود إلى الأردنيين ليزورونهم .



الصدقة بالعديد من المجموعات السياحية المتواجدة في حينه ومن جنسيات مختلفة بما فيها مجموعة اسرائيلية طلاية كانت في ذلك الوقت دون ان يكون لدي علم مسبق بوجودهم ، وفعلاً تم لقاء قصير معهم استغرق حوالي دقيقتين كباقي السياح الآخرين .

لا يخفى على معاليكم وعلى اعضاء مجلسكم الكريم من ان احد المهام الرئيسية لهذه الوزارة هو تقديم كافة التسهيلات والامكانيات ليقضى السائح اجازته بسهولة ويسر لينقل الصورة المشرفة عن بلدنا العزيز .

اما فيما يتعلق بضمون الرسالة المرفقة مع السؤال المقدم من النائب المحترم فلا علم لنا بالمرسحة مدار البحث ، راجياً معاليكم التكرم بالعلم باننا لاولن نسمح للسواح او لمن كان ان يقوم بافعال تسيء الى ديننا وعقيدتنا السمحة او الى تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا العربية والاسلامية لا بصفة رسمية او شخصية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

د. محمد عفاش العبدوان

وزير السياحة والآثار

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد ، السؤال الذي يليه

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٨٨٨٤) تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٤

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه الاكرم ، للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- كم عدد الابار المرخصة والغير مرخصة في الاردن وهل هناك نية لاييقاف الغير مرخصة ؟

٢- كم رخصة منحت في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ ، وحسب التواريخ والمواقع ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : س ع / ٤ / ١٠ / ١٨٨٢٤

التاريخ : ١٤ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : رخص الحفر

اشارة لكتابكم رقم ٣١١٤/٢٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/٧ ، بخصوص استفسار سعادة النائب السيد / فواز الزعبي حول الابار المرخصة وغير المرخصة في الاردن والرخص التي منحت عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ .

يرجى العلم بما يلي :

- مجموع الابار المرخصة في المملكة (١٨٠٠) بئر .

- مجموع الابار العاملة المرخصة (١٣٠٠) بئر .

- مجموع الابار الغير مرخصة (٤٢٦) بئر .

ويبلغ عدد الابار العاملة منها (٢٥٣) بئر ، وموزعة على الأحواض المائية كما يلي :-

- حوض الأزرق المائي (٤١٢) بئر .

- حوض الحماد والسرطان (١٣) بئر .

- حوض الديسة بئر واحد .

أما بخصوص عدد الرخص التي منحت ما بين عام ٩٢ - ٩٣ مرفق طيه قائمة تتضمن أسماء أصحاب الرخص والمنطقة وتاريخ الحصول على الرخصة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

نسخة / مدير دراسات مصادر المياه

نسخة / رئيس قسم الابار الخاصة

نسخة / التداول

هكذا من الأشهر

اربع بنی صدرن خانی ۱۹۵۱ و ۱۹۵۲

[illegible]

۱۷۹۶ و ۱۷۹۷

[illegible]



معالي رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي .  
السيد فواز الزعبي : شكراً معالي الرئيس .

انني اقر لكم يا معالي الوزير الخطوات التي تخطوها وحرصكم على تنمية قطاع المياه ، الا انني اشعر كغيري ان هناك اكثر من حلقة في هذا القطاع ، واكثر من جهة تتحدث عنه ومن خلال معرفتي المتواضعة فأنه لا يمكن ان يكتب النجاح لهذا القطاع الا اذا امتزجت الجهود واصبحت من خلال الوزارة نفسها ، مهما كان موضوع المياه ، فأني شيء يتعلق بقطاع المياه في الاردن وحتى ما يتعلق بنتائج المفاوضات ، يجب ان يكون من خلال جهة واحدة ممثلة بمظلة وزارة المياه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٧٦٦٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٨) للمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضبي .

التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ٢

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى وزارة المياه والري للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

من المعلوم ان مئات الملايين من الامطار للكعبة من المياه والأمطار تذهب هدراً دون إفادتنا منها بسبب عدم قدرتنا في الوقت الحاضر على تخزينها . فما هي الاسباب الفنية والمالية التي تحول دون مبادرة الحكومة لاقامة سد على وادي كفرنجة وسد على وادي راجب علماً بأن اقامة هذين السدين كفيلة بتخزين مئات الملايين من الامطار المكعبة من المياه والأمطار؟؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الرضبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س / و / ١ / ٥ / ٩ / ٧٦٦٩

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ١٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : اقامة سدود على وادي كفرنجة وراجب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣١٧٨/٢٣/١٦١٣ تاريخ ١٩٩٤/١١/١٢ بخصوص سؤال سعادة النائب فرح

الرضبي ، المتعلق باقامة سدود على وادي كفرنجة ووادي راجب لحفظ مياه الامطار .

أرجو التكرم بالعلم بان سلطة وادي الاردن ، بالتعاون مع شركة هارزا العالمية ، قامت في عام ١٩٨٨ بدراسة جدوى انشاء سدود تخزينية على الاودية الجانبية لوادي الاردن وبأنواع وارتفاعات مختلفة ، وفي عدة مواقع من ضمنها وادي كفرنجة ووادي اليابس ، وتبين نتيجة لتلك الدراسة ان هذه السدود ستكون بأحجام كبيرة وذات سعة تخزينية قليلة نسبياً ، مما يجعلها غير مجدية اقتصادياً ، الا ان الدراسة المذكورة أوصت بزيادة القدرة التحويلية لهذه الاودية الى قناة الملك عبد الله .

أرجو العلم بان سلطة وادي الاردن ، قد قامت سابقاً بانشاء سد تحويلي على وادي راجب للاستفادة من المياه الزائدة في الوادي وذلك بتحويلها الى قناة الملك عبدالله ، وخلال الفترة ما بين ٩٢ - ١٩٩٣ ، تم ايضاً انشاء سدين تحويليين على كل من وادي كفرنجة ووادي اليابس لنفس الغاية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ، وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضبي .

الدكتور فرح الرضبي : شكراً معالي الرئيس .

اكثني بما جاء في كتاب معالي الوزير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤. كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٨٦٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ ، جواباً على السؤال رقم (٦٤) للمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٤ / جمادى الثاني / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٨ / ١١ / ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٦٤

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية المحترم ، للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

اينما توجه الانسان في بلدنا يسمع شكوى الركود الاقتصادي الحاد من كل الشرائع التجارية والصناعية .

ما هو سبب هذا الركود ؟

وهل لدى الحكومة من خطة لمعالجته ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

هكذا من المثل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٥٨٦٢ / ١٩ / ٢

التاريخ : ٩٤ / ١٢ / ١٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ٣٤٣٣/٢٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٨ ، ومرفقه السؤال رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٤ للمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول شكوى الشرائح التجارية من الركود الاقتصادي .

أرجو ان ابين لمعاليكم أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذا العام ١٩٩٤ .

١- من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو ٥.٧٪ بالاسعار الثابتة ومعدل نمو ٩.٨٪ بالاسعار الجارية مقابل معدل نمو مستهدف في البرنامج ٥.٥٪ بالاسعار الثابتة ، ومعدل نمو ١٠.٥٪ بالاسعار الجارية .

٢- المحافظة على ارتفاع معدل المستوى العام للأسعار ، في حدود النسب العادية ، اذ من المتوقع ان ترتفع بنسبة ٤٪ مقابل ٥٪ مستهدفة في البرنامج لهذا العام ١٩٩٤ .

٣- انخفاض نسبة الاستهلاك الكلي من الناتج المحلي الاجمالي من ٩.٨٪ لعام ١٩٩٣ الى ٩.٧٪ لعام ١٩٩٤ .

٤- زيادة المقبوضات من قطاع السياحة من (٣٢٨) مليون دينار لعام ١٩٩٣ الى حوالي (٣٧٠) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بنسبة زيادة ١٢.٨٪ .

٥- ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية السلعية من (٨٦٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (١٠٠٦) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بنسبة زيادة حوالي ١٦٪ .

٦- انخفاض فجوة المعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من (٤٣٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٧٥) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بنسبة تحسن ١٤٪ .

٧- انخفاض نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي من ١١.٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٨.٨٪ لعام ١٩٩٤ .

٨- انخفاض فجوة المعجز في ميزان المدفوعات من (٥٥٧) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٣٤٩) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بنسبة تحسن ٣.٧٪ .

٩- زيادة التوسع النقدي بحدود ٦.٢٪ خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام مقابل ٨.١٪ خلال نفس الفترة من العام ١٩٩٣ .

١٠- إتاحة مستوى ملائم من الائتمان المحلي للقطاع الخاص بزيادة نسبته بحوالي ١.٨٪ ، وذلك لتحسين الاداء المالي الحكومي خلال هذا العام من خلال تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على الحكومة لما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٣ .

١١- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية .

١٢- تراجع حجم تداول الاوراق المالية في سوق عمان المالية من حوالي (٩٦٩) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٥٠٠) مليون دينار لهذا العام .

١٣- وبالمقابل ارتفاع النشاط الاسثماري في السوق الى اصدارات الاسهم في الشركات حديثة التأسيس من (٩٢) مليون دينار لعام ١٩٩٣ الى (٢٨٥) مليون دينار لهذا العام .

١٤- تخفيض حجم المديونية الخارجية الرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد من (٦٠٠٨) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٥٥٥٢) مليون دينار لعام ١٩٩٤ أي بنسبة ٧.٦٪ .

١٥- تخفيض اجمالي الدين الداخلي من (١١٠٢) مليون دينار إلى (١٠٨٩) مليون دينار لعام ١٩٩٤ اي بنسبة ١.٢٪ .

في ضوء ما تقدم من مؤشرات اقتصادية ومالية ونقدية والتي جاءت متوافقة مع أهداف البرنامج الوطني لهذا العام ١٩٩٤ ، والتي أرجو ان تفي بالرد على سؤال النائب المحترم الرفق وكتاب معاليكم المشار اليه اعلاه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر معالي وزير المالية على اجابته خلال المدة المقررة ، والتي أورد عليها ما يلي :

لقد انطلق معاليه في نظري من مغالطة اعتبرها حتمية حيث اعتبر سنة (٩٤) سنة انتعاش اقتصادي لا ركود فيه على الاطلاق ، كما جاء في الاجابة ، بل وأملى هذه المغالطة على من كلفه بالاجابة ، واضعاً له سلفاً المقاسات والقوالب التي ينبغي ألا يخرج عليها حيث جاء في تعليقه على كتاب معالي رئيس مجلس النواب المشفوع به سؤالي ، وتحت عنوان «عاجل» ما يلي حرفياً :

السيد علي المدادحة

لاعداد الرد في ضوء خطاب الموازنة والمؤشرات الاقتصادية الأخيرة ، وتبيان ان الوضع الاقتصادي والمؤشرات تثبت عكس الاعتقاد .

وقد التزم السيد المدادحة أمر معاليه ، حيث حشر ستة عشر بنداً ليس فيها إلا بند واحد يدل عنده على الركود ثم استدرك في البند الذي يليه وفورغه من مضمونه حيث ورد في البند رقم (١٢) : تراجع حجم تداول الاوراق النقدية في سوق عمان المالية من حوالي (٩٦٩) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٥٠٠) مليون دينار لهذا العام .



( العشرة ) أشهر الأولى قد زادت تكاليف المعيشة بنسبة (١٣٧٪) .

ثالثاً : تراجع العوائد والأرباح غير الضريبية من إيرادات البنك المركزي بنسبة (٥١٪) في إعادة التقدير لسنة ٩٤ عن التقدير في السنة نفسها .

رابعاً : نشرات البنوك وسجلات المحاكم وتوكيلات المحامين وارتجاع البضاعة التي تبث أن الشيكات المرتجعة بلا رصيد قد بلغت هذا العام رقماً قياسياً فهل يدل هذا على الانتعاش .

خامساً : تراجع تحصيل الذمم المستحقة للخزينة والتي تبلغ اجمالها (١٥٤٧٥٠٠) مليون لم يحصل منها الخزينة ، الا بنسبة (٢٪) ، وهذا مرده عدم القدرة على الوفاء في الأصل .

سادساً : تراجع فاتورة المبيعات لضعف القدرة الشرائية بنسب مذهلة تقدر عند الغالبية بما لا يقل عن (٥٠٪) حسب الشرائح التي التفتت بها أو اتصلت معها ، مما كان عليه الحال في عام ٩٣ ، وهذا كله نتيجة طبيعة الزيادة الفاحشة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة وارتفاع الاسعار مع ثبات الاجور والتي أدى بالتالي الى تأكل كل الدخول .

سابعاً : تراجع حجم الصادرات في ظل تسهيل حركة المستوردات من خلال التخصيصات الجمركية على السلع المتعلقة بالاغنياء في الغالب .

ثامناً : واما العلاج فلم يتطرق اليه معالي الاجابة ، لأنه أنكر واقعية السؤال ولكن يمكن أخذها من خلال النظر في المؤشرات

ثم قال البند تحت رقم (١٣) وبالمقابل ارتفاع النشاط الاستثماري في السوق الى اصدارات الأسهم في الشركات حديثة التأسيس من (٩٢) مليون دينار لعام ٩٣ الى (٢٨٥) مليون دينار لهذا العام .

واستغرب عن معدّ الاجابة هذا التميز للأمر لا للحقيقة ، واستغرب كيف يريد معالي الوزير تسويق هذه الاجابة ، وهو الذي يعلم أكثر من غيره الحقائق التالية .

أولاً : ما صدر في النشرة الشهرية لسوق عمان المالي التي أبرزت مدى التراجع في عدد الاسهم المتداولة لعام ٩٤ مقارنة بالعامين السابقين ، وأوضحت هذه النشرة التراجع في قطاع الصناعة ، حيث تراجع من (١٢٣) مليون سهم الى (٩٣٩١) مليون سهم وفي قطاع التأمين من (٨٩٨٩) مليون سهم الى (٢٢٦) مليون سهم وأن حجم التراجع في السوقين النظامي والموازي بلغ (٥٠٩١٧) مليون دينار عن السنتين الماضيتين في قطاعات البنوك والتأمين والصناعة .

ثانياً : ما صدر في النشرة الاحصائية للبنك المركزي والاحصاءات العامة التي أوضحت ان زيادة تكاليف المعيشة لشهر تشرين الاول من العام ٩٤ بلغت :

( ١٢١٪ ) في المواد الغذائية ، ( ١٠٣٪ ) في الملابس ( ٨٥٪ ) في السكن والنفقات وهذه تشكل السلع الضرورية في الوقت الذي لم يطرأ على السلع الخاصة بالاغنياء إلا انخفاض الاسعار . وأكد هذا ما ورد في كلام معالي وزير التميز حيث اعتبر

في بعض القطاعات ، نعم هناك ارتفاع باسعار بعض القطاعات ، لكن الاقتصاد الأردني كان ادائه اداء جيد وفاق ما حدد له في خطه التصحيح وموازنة العام الماضي كان المتوقع ان ينمو هذا الاقتصاد بنسبة (٥٥٪) فنعني (٥٧٪) فهذا يدل على ان هناك ليس تراجع او ليس هناك ركود كما يعتقد النائب المحترم ، لذا أرجو ان تعود الى خطاب الموازنة ونقرأه بهدوء ، نجد ان فيه الاجابة الشافية والكافية ، كما انه لا بد من وجود تراجع في بعض القطاعات في كل الدنيا وكان اداء اقتصادنا جيد وتفاعلا بالخير تجددوه وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥. كتاب معالي وزير المالية رقم (١٥٩٩٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٧ ، جواباً على السؤال رقم (٥٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٥٥

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية الموقر للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

الاقتصادية والمالية والتقديم للموازنة العامة لعام ٩٥ ، والتي افتقدتها اللجنة المالية ، وانتقدها حتى الزملاء الذين مروها فضلاً عن عرضوها ، واذكر فقط ما يلي :

١- زيادة ضريبة الدخل على الموظفين بنسبة (٣٢٪) .

٢- زادت ضريبة المبيعات بنسبة (٣٨٪) وزيادة الضريبة الاضافية بنسبة ٩٪ على الأقل .

٣- زيادة الرسوم بنسبة (١٧٪) .

٤- زيادة رسوم الخدمات بنسبة (٢٣٪) .

٥- تناقض عوائد البنك المركزي بنسبة (٢٢٪) مكيف باعادة التقدير لعام ٩٥ .

٦- المعجز الحقيقي في الموازنة (١٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي في الواقع ، الا يدل كل هذا على هذا الركود الذي يشهد به الواقع شهادة حس ، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ، معالي وزير المالية تفضل .

معالي وزير المالية : شكراً معالي الرئيس .

كان باعتقادي ان سؤال النائب المحترم لا يحتاج الى جواب ، لانه كان الاسبوع الماضي بل الشهر الماضي كله منصب على هذا الموضوع ، وقد يتنا بالارقام الفعلية الحقيقية ماذا جرى في الاقتصاد الوطني . نعم هناك تباطيء

نص السؤال : أرجو توضيح الحقوق التي تنالها الموظفات فيما يتعلق بالتقاعد عن الوفاة ومدى استفادة اولادهن من التقاعد ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٩ / ٢ / ١٥٩٩٥

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ بخصوص

السؤال المقدم من سعادة النائب بسام

العموش والذي يتعلق بالحقوق التقاعدية

للموظفة عند وفاتها .

أرجو أن أبلغ ما يلي :-

١) تنص احكام قانون التقاعد المدني رقم

(٣٤) لسنة ١٩٥٩ على أنه اذا توفيت الموظفة

وهي على رأس عملها فيخصص لورثتها راتباً

تقاعدياً مشروطاً ، ويتراوح الراتب التقاعدي

الخصيص للورثة حسب خدمة الموظفة بين ربع

الراتب الاخير الذي كانت تتقاضاه اذا كانت

خدماتها اقل من عشر سنوات ، وبين ثلث

الراتب او حسب معادلة التقاعد اذا كانت

الخدمة اكثر من عشر سنوات ايها اكثر .

٢) اشترطت المادة (٣٤) من قانون التقاعد المدني بأن الراتب التقاعدي للموظفة المتوفاه يصرف لمستحقه وفقاً لاحكام القانون اذا ثبت احتياجهم وثبت ايضاً بأن الموظفة كانت مسؤولة مباشرة عن اعالتهن .

٣) وحسب احكام المادة (٣١) من قانون التقاعد المدني فان الاشخاص المستحقين لراتب الموظفة التقاعدي هم البنون والبنات والأم الأرملة او المطلقة .

٤) تقوم لجنة التقاعد المدني بتنفيذ احكام القانون اعلاه وتقرر رواتب تقاعدية للمستحقين بعد التأكد من أن الموظفة المتوفاه كانت مسؤولة مباشرة عن إعالة ابنائها ويتم الاستقصاء عن مثل هذه الحالات عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٩ / ٢ / ١٥٥٧٩

التاريخ : ١٧ / ١٢ / ١٩٩٤ م

السيد رئيس لجنتي التقاعد

أشير الى كتاب معالي رئيس مجلس

النواب رقم ٣٣٩١/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٢/٥/

١٩٩٤ المتعلق بالسؤال المقدم من سعادة النائب

الدكتور بسام العموش حول الحقوق التي تنالها

للموظفات فيما يتعلق بالتقاعد عند الوفاة ومدى استفادة اولادهن من التقاعد ( مرفق صورته عنه ) .

أرجو اعداد الاجابة عن الموضوع مدار البحث استناداً للقوانين والانظمة المعمول بها وخلال يومين من تاريخه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير المالية

الامين العام

سليمان حافظ

نسخة : للسيد رئيس الديوان / للمتابعة

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦. كتاب معالي وزير الأشغال العامة والاسكان رقم (١٨٤٠٣) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٣٨) للمقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور .

بسم الله الرحمن الرحيم

للموافق : ٢٠ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ٣٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاشغال والاسكان للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لقد تم فتح معابر على الحدود مع دولة اسرائيل .

ارجو اعلامي عن التكاليف والنفقات التي صرفت على هذه المعابر ومصادر التمويل والشركات التي نفذت وحصلتها

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبدالرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٢١ - ٣ / ١٨٤٠٣

التاريخ : ٨ / ١٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : ١٤ / ٧ / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : تكاليف الاعمال المتعلقة بالمعابر ( الشمالي والجنوبي )

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٣/١٦/٣

٣٣٤٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ بخصوص

الاجابة على السؤال رقم (٣٨) المقدم من

سعادة النائب السيد عبد الرحيم العكور

بخصوص تكاليف انشاء معابر الحدود .

ارفق طياً لمعاليكم كشفاً تفصيلياً

بالاعمال المنفذة للمعبر الشمالي والجنوبي

حسب طلبكم مبيناً فيه نوع العمل والتكاليف

واسماء الشركات التي نفذت هذه الاعمال ،

علماً بأن الكلفة الاجمالية لهذه المشاريع قد



بلغت (٣٨٩٧٢٥) ثلاثمائة وتسعة  
وثمانون ألفاً وسبعمائة

وخمسة وعشرون دينار و ٥٠٠ فلساً وقد تم  
صرفها وفقاً لموافقات دولة رئيس الوزراء  
الافخم بموجب الكتب ذوات الأرقام التالية :

١- رقم ٨٥٥٠/٢/٦/٦ تاريخ ١٠/٨/٢٢  
١٩٩٤ م .

٢- رقم ٩٠٥٧/١/٤/٦ تاريخ ١٠/٩/٠٤  
١٩٩٤ م .

٣- رقم ١٠٥١٦/٢٨/٩/١ تاريخ ١٠/١١/١٠  
١٩٩٤ م .

واقبلوا فائق الاحترام ،،  
وزير الاشغال العامة والاسكان  
الدكتور عبدالرزاق النور

نسخة / لمدير تنفيذ الطرق .

نسخة / لمدير الرقابة الداخلية .

نسخة / لمدير الشؤون المالية .

المرفقات : صورة عن الكشف الاصلي اعلاه .

صورة عن كتاب دولة رئيس الوزراء

الافخم .

كشف تفصيلي بالاعمال المنفذه على معاير الحدود

(١) المصير النهائي

رقم	وصف العمل	اسم الشركة المنفذه	التكاليف بالدينار
١-	توريد حصة	خواف وشايف ابو عبيد	٢٢٣٧٧
٢-	اعمال خلطه اسفلتية ساحتها	شمال الاردن	١٠٨٠٠٠
٣-	اجور نقل (مواد)	شمال الاردن	٣٠٠٠٠
٤-	اعمال حيايه صخرية	المقاولات المنوميه	٤١٩٦٠
٥-	انشاء الرعيه الطرفيه لتجبه الشرقيه	المشاريع المتحد	٣٦٤٢٥
٦-	اجور لودر	ميد الله سليم محمود ابو عبيد	١٦٨٠
٧-	اجور لودر	محمد زكي احمد ذياب	٢٠١٦
٨-	اجور مدحله	احمد عبد العظيم كراز	٤٦٧,٥
٩-	اجور فلاپ	علي محمد حمد عواد	٥٦٥,٥٠
١٠-	اجور لودر	محمد علي يوسف	٢٩٩
١١-	مكافآت ماليه للعاملين		١٦٠٠
	المجموع		٣٠٩٣٩٠

ب- المصير الجنوبي

رقم	وصف العمل	اسم الشركة المنفذه	التكاليف بالدينار
١-	شحن حصة + تنفيذ اعمال حمايات	ابريوش	٢١٨٦٥
٢-	شحن حصة + اعمال حمايات	البرديني	١٨٩٦٦
٣-	اجور تريلا	ماجد عامي	٨٥
٤-	اجور تريلا	هارون المغير	٨٥
٥-	اجور تريلا	بلال مرعي	١٠٠
٦-	اجور اليات	مالك ياسين	٢٦٠٣
٧-	اجور اليات	احمد ياسين	٧٢٧
٨-	اجور اليات	نقلات الحلو	١٢٢٠
٩-	اعمال خلطه اسفلتية	الشركة الوطنية	١١٨٥٨١,٥
١٠-	توريد حصة	مكتب عمر عرموش	٥٠٠
١١-	اعمال حفريات وطعم وحمايات	يوسف عبد الله الطراونه	٥٦٠٤
	المجموع		١٨٠٣٣٥,٥

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٨٥٥٠ / ٢٠ / ٦ / ٦

التاريخ : ١٤١٥ / ٣ / ١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٨ / ٢٢ م

معالي وزير المالية / الموازنة العامة

أشير الى كتابكم رقم ٢٨٩/٩٤/١/١٦ تاريخ ١٩٩٤/٨/٦ .

بناءً على طلب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان وتسبب معاليكم ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/١٩٩٤ الموافقة على صرف مبلغ (٢٠٠) مائتي ألف دينار لتنفيذ مشاريع الطرق التالية وذلك من المخصصات المرصودة ضمن الفصل (١/٤١) - وزارة المالية البرنامج ( د - ٢ - النفقات الطارئة ونفقات أخرى ) .

أ- مشروع طريق مركز حدود وادي عربة .  
ب- مشروع طريق الجديدة - الكرك .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة : الى معالي وزير الأشغال العامة والإسكان .

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٩٠٥٧ / ١ / ٤ / ٦

التاريخ : ١٤١٥ / ٣ / ٢٨ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ٩ / ٤ م

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان

أشير الى كتابكم رقم ٥ / ع / ج / ١١٣٣٤ تاريخ ١٩٩٤/٨/٢٩ .

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معاليكم ، بشأن توفير المخصصات اللازمة لمشاريع كما ورد بكتاب معاليكم المشار اليه اعلاه ولم يرصد لها مخصصات بموازنة وزارة الأشغال العامة والإسكان لعام ١٩٩٤ ، وبناء على تسبب معاليكم وتوصية معالي وزير المالية ، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠/٨/١٩٩٤ الموافقة على ما يلي :-

١- صرف مبلغ (٤٥٠٠٠٠) دينار من الفصل (٢/٤١) مادة (٣/٥٠٧) مشاريع أخرى .  
٢- صرف مبلغ (٨٧٥٠٠٠) دينار من الوفورات المخصصة في المشاريع التي تقوم بها وزارة الأشغال العامة والإسكان بتفيلها لحساب الدوائر والوزارات الأخرى في نهاية العام الحالي ١٩٩٤ .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

نسخة / الى معالي وزير المالية

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٠٥١٦ / ٢٨ / ٩ / ١

التاريخ : ١٤١٥ / ٥ / ٥

الموافق : ١٩٩٤ / ١٠ / ١١

معالي وزير المالية

أشير الى كتابكم رقم ٤١/١/١٢ / ١٢٧٩٥ تاريخ ١٩٩٤/١٠/٤ .

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معاليكم المشار اليه اعلاه بشأن تأمين التمويل اللازم لاستكمال المعبر الشمالي بين الاردن واسرائيل / جسر الشيخ حسين ، ونظراً لأهمية الموضوع وتمكناً لوزارة الأشغال العامة والإسكان والقوات المسلحة الأردنية من القيام بالاعمال الموكولة اليها وحتى يمكن إنجاز هذا العمل في موعده المحدد ، وبناء على تسبب معاليكم ، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٨ الموافقة على ما يلي :-

١- تخصيص مبلغ (٢٤٠) مائتين وأربعين ألف دينار من فصل النفقات الرأسمالية (الفصل ٢/٤٢/وزارة المالية) البرنامج (أ) الاستثماري ، المادة (٣/٥٠٧) مشاريع أخرى بموافقة مجلس الوزراء بعد اجراء التاتلات اللازمة لتعزيز وضع هذه المادة .

٢- ان يتم الصرف وفق التحقق الفعلي ومن خلال وزارة المالية .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير الأشغال العامة والإسكان .

نسخة / الى عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة .

نسخة / الى عطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

نسخة / الى المنسق العام لمفاوضات السلام / اشارة

معالي رئيس المجلس : السيد عبدالرحيم العكور .

السيد الامين العام : اكتفي بما ورد في جواب معالي الوزير وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٧. كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم (٨٤٠٢) تاريخ ١٢/١٨/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) المقدم من سعادة النائب السيد محمد الخنيطي .

هكذا من الأشغال

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٩ / ١١ / ١٩٩٤ م

الموافق : ٢٥ ج الثاني ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٥٦

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال :

الأول : هل هناك دراسة لطريق ام الحيران - ابو علندا - البيسي واذا كانت هناك دراسة ، هل العمل الذي يجري الآن بموجب هذه الدراسة ؟

الثاني : أ- هل تم تنفيذ جميع الطرق المقررة على خطة عام ١٩٩٤ لمنطقة جنوب وشرق عمان خاصة ونحن في نهاية العام .

ب- ماذا جرى لكميات البيسكورس التي تم وضعها في عدد من الطرق الزراعية والضرورية وهل تم انجاز الطرق التي اوعز معالي الوزير بتنفيذها وتم تحويل المخصصات اللازمة اثناء زيارته للمنطقة واذا لم تنتفد اين ذهبت هذه المخصصات وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤/١١/٢٩

النائب محمد الحنيطي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٢١-٣ / ٨٤٠٢

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : ١٤ / ٧ / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الطرق في منطقة جنوب وشرق عمان .

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ٣٤٢٥/٢٤ تاريخ ١٢/٨ / ١٩٩٤ والمرفق ببطية صورة عن السؤال رقم (٥٦) تاريخ ١٢/٤ / ١٩٩٤ والمقدم من سعادة النائب محمد الحنيطي بخصوص الطرق القروية والزراعية لمنطقة جنوب وشرق عمان ، ارجو العلم بما يلي :-

اولاً : بالنسبة لطريق ام الحيران - ابو علندا - البيسي فان العمل الحالي في الطريق هو اكمال تحسين مروري وصيانة اكتاف فقط مع عمل جزيرة وسطية للطريق داخل ابو علندا مع وضع خلطة اسفلتية على الرغم من عدم ادراج هذا العمل ضمن الموازنة لكن الخطورة المروية استدعت ذلك ، مما دفع هذه الوزارة ، لاعطاء هذا العمل اولوية التنفيذ ، علماً انه يوجد دراسة مستقبلية لهذه الطريق باربعة مسارب ، وقد قامت الوزارة بادراجها ضمن موازنة العام القادم ١٩٩٥ لاكمالها .

ثانياً :

أ- فقد تم تنفيذ كافة المشاريع المقررة لعام ١٩٩٤ في منطقة جنوب وشرق عمان وحسب المخصصات المرصودة .

ب- تم توريد الفرشيات للطرق الزراعية والقروية في المنطقة وفردها ودخلها وذلك حسب الكشوفات المرفقة والعمل جاري لاكمالها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور عبدالرزاق النصور

معالي رئيس المجلس : الاستاذ محمد الحنيطي غير موجود ، السؤال الذي يليه . السيد الامين العام :

٨. كتاب معالي وزير المالية / رئيس مجلس ادارة المؤسسة الأردنية للاستثمار رقم (١٧٧٩) تاريخ ١٢/٢٠ / ١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٢٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٢٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية حفظه الله . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال :

أرجو توضيح ما توصلت اليه اللجنة المشكلة من قبل الحكومة للتحقيق بالملابسات والفساد الموجود في شركة مصانع الزجاج الاردنية .

وهل تم تصويب اوضاع الشركة حفاظاً على عمالها ، وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. ذيب عبدالله

٩٤/١١/٢٠ نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤسسة الاردنية للاستثمار

الرقم : ١٤ / ١٢ / ١٧٧٩

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية واحتراماً وبعد ،

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ٣٣٣٤/٢٣ تاريخ ١٢/١ / ١٩٩٤ المتعلق بالسؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله حول ما توصلت اليه اللجنة المشكلة من قبل الحكومة للتحقيق بالملابسات الموجودة في شركة مصانع الزجاج الاردنية تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب لتصويب اوضاعها فارجو ان اوجزهم ما توصلت اليه اللجنة وتوصياتها :



كما تعاقب على الشركة عدداً من شركات الخبرة والادارة والانتاج ومنها :-

١- شركة BSN الفرنسية .

٢- شركة سويكو السويدية .

٣- الشركة البولندية .

٤- شركة جلفريل البلجيكية .

سادساً : تمثل معانة الشركة بالتالي :-

١- ضعف الخبرات الفنية المحلية وعدم تأهيل الايدي العاملة المحلية لمثل هذا العمل التخصصي بشكل مناسب .

٢- نقص السيولة باستمرار مما اوقعها في الديون واربكها مالياً .

٣- هناك قصور وتسبب في مرافق الشركة المختلفة واقفارها الى ادارة تسويقية مؤهلة . يتبين مما تقدم ان المصنع هو مشروع تنموي اقر من لجنة الخطة التنموية لاستغلال المواد الاولية في المنطقة الجنوبية وتم تشغيلها رغم المعاناة ونقص الكوادر الفنية المدربة .

توصيات اللجنة

\*\*\*\*\*

١- العمل على اعادة تشغيل المصنع .

٢- العمل على تنويع انتاج المصنع .

٣- وضع اسس "انظمة" لكامل مرافق وادارات المصنع .

٤- العمل على تفعيل اجهزة الرقابة المالية والادارية .

اولاً : تأسست الشركة في ١٩٧٤/٧/٢٣ براسمال قدره مليون دينار تم زيادته سنة ١٩٨١ واصبح (٥) خمسة مليون دينار ، علماً ان الكلفة الاستثمارية بلغت حوالي ١٤ مليون دينار .

ثانياً : تم اختيار مدينة معان مكاناً لإنشاء المصنع تنفيذاً لخطة التنمية الاولى ٨٠/٧٩ والتي كانت تهدف الى توزيع المشاريع الصناعية على مناطق المملكة ولقرب الموقع من المواد الاولية والمواد الخام للتوفرة بالمنطقة .

ثالثاً : بدأت اعمال انشاء المصنع في نهاية سنة ١٩٨٠ ، وبدا التشغيل الفعلي في ٥/٢٥/١٩٨٤ ، وانتج المصنع في سنة ١٩٨٤ (٤٣٥٠) طن بمواصفات جيداً ، وصدر قرار حماية اغلاقية لانتاج المصنع وتم تصنيع الزجاج الملون اضافة الى الزجاج العادي .

رابعاً : بلغت كميات الزجاج المنتج منذ بداية الانتاج وحتى توقف المصنع في تشرين ثاني عام ١٩٩٣ (١٠٩١٤٢) طن بموجب تقارير مهندسي الانتاج بالمصنع .

بلغت اعلى انتاجية للمصنع في سنة ١٩٨٩ (١٣٣٧٢) طن ، وبلغ معدل انتاج المصنع السنوي (١٠٠٠٠) طن باستثناء سنة الانتاج الاولى (١٩٨٤) ، علماً ان الطاقة الانتاجية للمصنع هي ٢٢٠٠٠ طن ونقطة التعادل هي ١٤٠٠٠ طن سنوياً .

خامساً : تعاقب على رئاسة مجلس الادارة ستة رؤساء خلال الفترة السابقة .

ب- لجنة الادارة

\*\*\*\*\*

اما فيما يتعلق بما تم انجازه من قبل لجنة الادارة الحالية المعنية من قبل معالي وزيرة الصناعة والتجارة فتتلخص فيما يلي :-

١- تم تنفيذ قرار الحكومة بتوقيف القرن بسبب انتهاء عمره التشغيلي .

٢- تم تكليف المستشار (اشفيلد) من قبل وزارة التخطيط بدراسة اوضاع الشركة والذي تقدم بتقريره النهائي وكان من اهم توصياته هي :

اعادة ترميم القرن وصيانة المصنع وزيادة كفاءة اجهزة الخلط وتغيير انظمة السحب العمودية الى نظام (ppg) بطريقة بتسبرج وتغيير اجهزة القص بكلفة ٧٥٠ مليون دينار تقريباً وتعتبر اقل كلفة من البدائل المقترحة الاخرى واسرعها في التنفيذ .

٣- تم دفع رواتب العمال من خلال دعم وزارة المالية بحوالي نصف مليون دينار اضافة لبيع الزجاج المتوفر لدى مستودعات الشركة .

٤- تم تخفيض عدد العاملين في الشركة من خلال تأمين فرص عمل لبعضهم لدى الشركات الاخرى او تعويض البعض الاخر بشكل عادل .

٥- تم تحصيل ما يزيد على ربع مليون دينار من حقوق الشركة كدعم على الغير .

٦- تم تسديد جزء من الديم المستحقة على الشركة للغير .

٧- رفعت لجنة الادارة توصياتها لمعالي وزير الصناعة والتجارة في ضوء دراسة المستشار (اشفيلد) لاتخاذ القرار المناسب (تم تجديد عمل لجنة الادارة لمدة سنة جديدة اعتباراً من ١٢/٣/١٩٩٤) .

ج- عرضت شركة جاردين Guardian Industries corp . الامريكية المتخصصة في صناعة الزجاج رغبتها استثمار المصنع واعادة تشغيله شريطة ان لا تتحمل الشركة الاجنبية باي التزامات مالية سابقة .

د- طلب من مالكي الشركة بالتعاون مع الدائنين اعادة هيكلة راسمال الشركة وزيادته لتوفير المال اللازم لاعادة تشغيل المصنع في حالة عدول الشركة الاجنبية عن رغبتها في الاستثمار .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

معالي وزير المالية

رئيس مجلس ادارة المؤسسة

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب عبدالله .

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

الحمد لله رب العالمين ، الصلاة والسلام على نبيه الأمين ،

أشكر معالي وزير المالية على إجابته ،

هكذا من الأشغال

ولكنها اغفلت الكثير من الحقائق ، فلم تذكر اجابة معاليه عن سبب تأخر الانتاج مدة تزيد عن عشر سنوات وكذلك عدم اختيار التكنولوجيا المناسبة حيث اختارت الشركة اقدم الطرق في صناعة الزجاج واعقدها في العالم .

لم تذكر اجابة معاليه التجاوزات المالية الخطيرة التي حصلت في مشتريات ومبيعات الشركة ، لم تذكر تفرد رئيس مجلس الادارة بكافة القرارات المتعلقة بالشراء والبيع والتسويق .

ولم تذكر اجابه عدم صدور الميزانية النهائية لعامي (٩٣ و٩٢) حتى الآن ، ولو كانت البيانات المالية سليمة لما تحفظ عليها المدقق ، هناك تقرير من معهد الادارة العامة يشير الى وجود العديد من الثغرات الادارية بين اعضاء مجلس الادارة .

لماذا هرب الكثير من الخبراء الاجانب ، وكذلك العديد من الشركات الاجنبية .

لماذا اختلفت وتناقضت التقارير ، الصادرة عن مجلس الادارة ومهندسي المصنع وقسم التسويق .

لقد وجدت كتب مرسلة للشركة من بعض التجار تعرض على الشركة تصدير زجاج الى العراق وعلى ان تقوم شركة الزجاج بتأمين موافقة وزارة المالية على ذلك مقابل دفع مبالغ مهيئة الى هؤلاء التجار ويلاحظ على هذه الكتب البلاط :

انها شركة واحدة باسماء مختلفة ، ولكن باسعار متعددة وروست بالنهاية على الشركة الوحيدة صاحبة الاسماء الثلاثة .

لم يستطيع المدقق الحصول على كافة تقارير قسم التسويق خاصة سنة (٨٥ ، ٩٢ ، ٩٣) المتعلقة بالانتاج والمبيعات .

فقدان (١٤) الف طن تقدر قيمتها ٣-٤ مليون لا يعرف مصيرها الى الان ، ان هي لا يعرف مصيرها احد لقد سمعت معالي وزيرة الصناعة عن آلة تم استيرادها (بنصف) مليون دينار لم تستخدم ولو مرة واحدة ، وقد سمعت كذلك ان مظلة تستخدم ككراج للسيارات تكلفتها في احسن الاحوال لا تزيد عن (٥٠٠) دينار ، سمعت انها كلفة (٦٠٠) الف دينار ، هناك الكثير الكثير من الفساد في هذه الشركة ، والذي لا يتسع المجال للذكره واقول هنا ما ذنب المساهم الصغير ، وما ذنب دافع الضريبة التي تجبي عن عرقه ودمه ، المواطن حتى تضيق اموال البلد هلعاً ومن اجل ان تتفخ جيوب المفسدين . ليست الحكومة هي التي تختار ادارات الشركات التي تقول عنها انها متعثرة .

فلماذا اختارت الحكومة الرجل الغير مناسب . ولماذا لم تحاسب الحكومة الذي افسدوا وادى السادهم الى دمار الشركات الوطنية .

الى متى سيظل لزيف المال العام مستمراً دون محاسبة المسؤولين عن ذلك وهل هذا هو المناخ الاستثماري للناسب الذي توفره الحكومة من اجل النهوض باقتصادنا الوطني .

واسأل أخيراً عن مصير العمال والموظفين في هذه الشركة المذكورة ، والذين تحملوا الكثير واصيب العديد منهم بعمهات واصابات عمل شديدة أليس من الواجب انصافهم واكرامهم .

أدعو الله ان يحمي هذا البلد الحبيب من كل سوء ومن كل الفاسدين المفسدين وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية :

لقد سهرت بالامس على ملف هذه القضية وبقيت معي الى الهيجع الاول من الليل وقد درست من القبل وحولتها الى لجنة فنية والى مدقق الحسابات وديوان المحاسبة ، وشارك باعداد تقرير مطول عن جميع التفاصيل ، لم اكن اود ان اقدم كل هذا التقرير لسعادة النائب العام ، لأن هذا التقرير ملك للنائب العام وحسب الاجراءات القانونية رفع الى مراقب الشركات الذي يفترض ان يطبق قانون الشركات ليحوله الى النائب العام ، ونتيجة حلتي الشخصي مع سعادة النائب تابعت ايضاً هذا الموضوع ، وبالأمس كما قلت كتبت اقالم تحول من قبل مراقب الشركات للنائب العام فسأقوم بتحويلها بصفتي وزير المالية ، والان بعد استماعي الى خطابك الان سأقوم برسالة على وجه الاستعجال للنائب العام للتحقيق بكافة هذه التفاصيل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه . السيد الامين العام :

٩- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٧٢٩٣) تاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ ، جواباً على السؤال رقم (٦٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالحجيد العزام .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ٧ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ٦٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزيرة الصناعة والتجارة . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ما هي الاجراءات التي تم اتخاذها بخصوص الشكوى المقدمة من بعض المساهمين في جامعة جرش الاهلية والتي تحدثت مع معاليكم بخصوصها ووعدت بتحويلها الى ديوان المحاسبة والبحث في موضوع الموظفين الذين قاموا بتخمين قيمة الارض ومقدرات الشركة في وزارة الصناعة والتجارة ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / الدكتور عبدالحجيد العزام

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : م ص / ٢ / ٢٧٤٠ / ١٧٢٩٣

التاريخ : ١٤١٥ / ٧ / هـ

الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية وتقدير،،،

اشير لكتاب معاليكم رقم ٢٤/١٦/٣

٣٤٧٤ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ ومرفقه السؤال

الموجه من سعادة النائب عبدالمجيد العزام

بخصوص موضوع الاختلاف في تقديرات

الارض المقدمة من المؤسسين في جامعة جرش

الاهلية .

ارجو ان اين لمعاليكم ما يلي :-

١- سجلت شركة جامعة جرش في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت رقم (٢٧٤٠) بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ برأسمال مقداره مليون دينار اردني مقسم الى اربعمائة وواحد وعشرين ألفاً وخمسمائة وعشرين حصية نقدية وخمسمائة وثمانية وسبعين ألفاً واربعمائة وثمانين حصية عينية وقيمة كل حصية نقدية و/او عينية دينار اردني واحد .

٢- تم تقدير قيمة الحصص العينية من قبل لجنة ومن ضمنهم مكاتب عقارية في منطقة جرش وفق احكام المادة (٥٨) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ م .

٣- بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣٠ و ١٩٩٣/٩/٢٦ تم تحويل حصص من المؤسسين الى شركاء جدد من الحصص النقدية واستكمل الاجراءات .

٤- بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١١ تقدم عدد من الشركاء بمن يحملون حصصاً نقدية بالاعتراض على تقدير الحصص العينية وقد تم تشكيل لجنة بموجب كتابنا رقم م ص / ١/ ٣٧٤٠ تاريخ ١٩٩٣/١١/٧ من السادة :-

- مكتب مأمون فاروق وشركاه للتدقيق .

- مكتب الخبير العقاري السيد بلدي الملقى .

وذلك للتحقيق من قيمة الارض بالاضافة الى فحص الحسابات وقدمت اللجنة تقريرها وظهر تبين في تقدير قيمة الحصص العينية . وثم مخاطبة ديوان المحاسبة بخصوص هذا الموضوع ( مرفقاً طيه صورة عن كتابنا ) .

٥- استناداً الى احكام المادة (٥٨) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ فان قرار اللجنة الاولى والتي قدرت قيمة الارض بمبلغ (٥٧٨٤٨٤) دينار هو قرار نهائي ، واذا ما رغب اي من الشركاء ابطال التسجيل فلا بد من لجوئه الى القضاء .

٦- هناك قضية مرفوعة امام محكمة بدانة حقوق جرش من قبل الشركاء الجدد بخصوص تقدير قيمة الحصص العينية ولا نستطيع عمل

اي اجراء قبل صدور قرار قطعي من المحكمة المختصة .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الصناعة والتجارة

الدكتورة ريماء خلف الهندي

- مرفقاً طيه صورة عن كتابنا الموجه لعطوفة رئيس ديوان المحاسبة .

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : م ص / ٢ / ٢٧٤٠ / ١٥٥٨٩

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٤ م

عطوفة رئيس ديوان المحاسبة

اشير الى كتابكم الصادر بالرقم ٢٤١/٩٤/٤٨٧٨ وتاريخ ١٤١٥/٥/٩ الموافق ١٠/١٩٩٤ وفيه تطلبون اتخاذ الاجراءات اللازمة في موضوع الاستيضاح رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩٤ .

في استيضاحكم المذكور طلبتم في النهاية مخاطبة معالي وزير المالية للعمل على تشكيل لجنة تدقيق وتحقيق يشترك بها مندوب عن ديوان المحاسبة للتدقيق والتحقيق في أسباب مخالفة مديرية الشركات لقانون الشركات الأردني المؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٩ وكذلك الاختلاف في تقييم قيمة الأرض عدة مرات في مديرية الشركات ومديرية أراضي جرش

لوقوف على الثمن الحقيقي لقيمة الأرض عند تسجيلها في مديرية تسجيل أراضي جرش للعمل على تحصيلها قيمة الفروقات في الرسوم المستحقة .

وقد توصلتم الى هذه النتيجة في استيضاحكم على أساس المقدمات التالية :-

١- ان الحصص العينية التي تقدم بها المؤسسون ، وهي عبارة عن قطعة أرض لم تكن في ملك احد منهم قدرتها لجنة شكلها عطوفة مراقب الشركات بقيمة -/٥٧٨٤٨٠ ديناراً ، وان هذه القيمة التقديرية سجلت باسم المؤسسين بحصص عينية خلافاً لأحكام المادة ٥٨ من قانون الشركات .

( لم تبينوا وجه مخالفة قانون الشركات في تسجيل الشركة . أما من حيث أحكام الفقرة (أ) من المادة ٥٨ في موضوع الحصص العينية . فهي توجب اثبات المؤسسين لقيمتها في عقد التأسيس حسب تقديرهم لقيمتها . وقد قدروها بقيمة -/٥٠٠.٠٠٠ دينار وأثبتوا القيمة في عقد التأسيس . وأما من حيث أحكام الفقرة (ب) فحسب المفتضى عين مراقب الشركات لجنة من الخبراء لتقدير قيمة المقدمات العينية قبل التنسب للوزير بالموافقة على تسجيل الشركة . فقدرتها بمبلغ -/٥٧٨٤٨٠ ديناراً ) .

٢- انه بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٤ تم تسجيل الشركة في سجل الشركات في الوقت الذي لم تكن فيه الأرض قد سُجِلت باسم الشركة ولم يكن في يد الشركاء سوى تفويض من



مالك الأرض الأصلي كمال طهوب بوكالة مسجلة لدى كاتب العدل للسيدة هيا أحمد عبد القادر زوجة أحد المؤمنين للتصرف بالأرض .

( قدمت الوكالة تعهداً إلى مراقب الشركات بتسجيل الأرض باسم الشركة عند تسجيلها كشركة . وقد سجلت الشركة بتاريخ ١٤/٣/١٩٩٢ على أساس حق شخصي للمؤمنين قبل صاحب الأرض ووكيلته بنقل ملكية الأرض إلى الشركة لدى تسجيلها .

في الفقرة ١٥٨ من المجلد الخامس من كتاب " الوسيط في شرح القانون المدني " للسنيهوري : " ولا بد أن يساهم كل شريك بحصة في رأس مال الشركة ... والحصة قد تكون نقدية أو أوراقاً مالية أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع أو عملاً أو اسماً تجارياً أو شهادة اختراع أو ديناً في ذمة الغير ، وكل ما يصلح أن يكون محلاً للالتزام يصلح أن يكون حصة في الشركة . وإذا كانت الأرض غير مسجلة بأسماء المؤمنين وقت تسجيل الشركة ، فقد كان لهم حق شخصي على المالك وعلى وكيلته بتسجيلها ، وهذا الحق صالح لأن يكون محلاً للالتزام ويصلح بالتالي أن يكون حصة في الشركة . وقد تبين فيما بعد أن مالك الأرض ووكيلته أوفيا بالتزامهما وأن الأرض سجلت باسم الشركة ) .

٣- أنه صدر تقرير آخر ( غير تقرير اللجنة التي شكلها مراقب الشركات ) عن لجنة أخرى ( لجنة التحقيق التي شكلها وزير الصناعة والتجارة بتاريخ ١١/٧/١٩٩٣ ) بعد تاريخ

١٩٩٢/٢/٢٣ يتضمن تقييماً آخر لقيمة الأرض ( كما كانت بتاريخ تسجيل الشركة ) بمبلغ يزيد / ٧٧٠٠٠ دينار ، مما يدل على أن الأرض سجلت كحصة عينية ( حسب تقدير لجنة مراقبة الشركات ) بمبلغ يزيد بمقدار ٥٠١٤٨٠/- دينار عن القيمة التقديرية الثانية .

( تسجيل الحصص العينية إنما يكون على أساس تقدير اللجنة التي يشكلها مراقب الشركات لقيمتها ، وتقدير اللجنة نهائي بموجب المادة ٥٨ (أ) من قانون الشركات . والمفروض أن يكون تقدير القيمة كما هو في تاريخ التسجيل ، ولا موجب في القانون أن يكون موافقاً للثمن الوارد في عقد البيع أو لتقدير دائرة تسجيل الأراضي ، هذا مع العلم أن تاريخ عقد البيع وكذلك تاريخ تقدير لجنة الأراضي متأخرين عن تاريخ تقرير لجنة مراقبة الشركات ) .

٤- أن المؤمنين لم يقوموا بتغطية الحصص النقدية التي اكتتبوا بها ( ما تبقى من رأس المال أي ٤٢١٥٢٠/- ديناراً ) .

( ما دامت الحصص العينية المسجلة للمؤمنين تزيد على ٥٠٪ من رأس المال ، فإن القانون لا يلزمهم بتغطية باقي رأس المال عند التسجيل ، والمادة ٥٩ (ب) من قانون الشركات تتيح لهم تقسيط المبلغ على قسطين متساويين يدفعان خلال السنتين التاليتين لتسجيل الشركة ، وليس في القانون ما يمنع أن يقوم بالتغطية شركاء آخرون ) .

٥- أنه

أ- بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٧ ( بعد تسجيل الشركة ) قدرت مديرية أراضي جرش قيمة الأرض بمبلغ ٥٨٠٠٠/- دينار واستوفيت الرسوم على هذا الأساس .

ب- وبتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٧ ، قدر مدير تسجيل أراضي جرش قيمة الأرض (خارج معاملة التسجيل) بمبلغ ٥٧٦٠٠٠/- دينار .

إننا لم نورد ما أوردناه من تعليقات دفاعاً عن أي طرف أو تأييداً لأي طرف ، إنما أوردناه على سبيل المثال بيان بعض الدفوع للمكة ، ويتضح من هذه المناقشة التي جاءت مفصلة في استيضاحكم أم ملاحظاتكم تتركز في أمرين يدوان متعارضين من حيث الرسوم المستوفاة :-

١- أن متابعة التحقيق على أساس أن الحصص العينية مسجلة للشركاء المؤمنين بأكثر من قيمتها الحقيقية يدعو إلى تخفيض قيمة هذه الحصص بحيث تصبح معادلة للتقدير الذي استوفيت الرسوم على أساسه لدى تسجيل الأرض ، وفي هذه الحالة لا يستحق فرق في الرسوم ويقتضي ذلك تخفيض حصص الشركاء المؤمنين لصالح باقي الشركاء ولا مصلحة للخزينة في ذلك .

٢- أما متابعة التحقيق على أساس أن الحصص العينية مسجلة للشركاء بالقيمة الحقيقية للأرض وقت التسجيل فيدعو إلى إعادة النظر في تقدير قيمة الأرض لدى مديرية تسجيل أراضي جرش

واستيفاء الفرق في الرسوم إذا ثبت أن ثمن الأرض وقت التسجيل كان كما قرره لجنة مراقبة الشركات أو كما قرره مدير تسجيل أراضي جرش خارج معاملة التسجيل ، ويقتضي ذلك تثبيت الحصص العينية للشركاء المؤمنين كما قرره لجنة مراقبة الشركات أو كما قرره مدير تسجيل أراضي جرش خارج معاملة التسجيل ، ويقتضي ذلك تثبيت الحصص العينية للشركاء المؤمنين كما قرره لجنة مراقبة الشركات خلافاً لمصلحة باقي الشركاء المعارضين على تقدير اللجنة .

وبالنظر إلى التباين الشديد بين تقديرات قيمة الأرض ، وإلى أن أي تقدير آخر لن يكون حاسماً في الخلاف على قيمة الأرض ، أرى أن الخلاف لا يمكن البت فيه إلا بحكم قضائي يكسب الصفة القطعية .

إن الخلاف في الأصل بين الشركاء الستة المؤمنين وباقي الشركاء أو بعضهم ، وهؤلاء هم أصحاب المصلحة في تخفيض قيمة الأرض ، ولهم إذا شأوا اللجوء إلى المحكمة المختصة للدفاع عن حقهم ، أما الرسوم ، فهي تبعية ، ولا تثبت فروقها إلا بثبوت قيمة للأرض أعلى من القيمة المستوفى عنها رسوم تسجيلها باسم الشركة .

يضاف إلى ذلك أن في قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ ما نعتقد أنه يتيح لمدير تسجيل الأراضي والمساحة إذا تبين له أن القيمة التي استوفيت على أساسها الرسوم ليست القيمة الحقيقية للأرض أن يأمر بإعادة النظر في تلك القيمة .

هكذا من الأشغال

المادة ٥٨/ب من قانون الشركات المؤقت رقم ١ لعام ١٩٨٩ ، هو رد غير مقنع وفيه التفاف على الاجابة ،

- اذكر جيداً انني قابلت معالي الوزير قبل حوالي خمسة شهور تقريباً بخصوص هذا الموضوع آنذاك بأن هناك شيء من التحايل والاتفاف بخصوص تسجيل جامعة جرش وتقديرات قيمتها العينية ووعدت بأن ترسل كتاب الى ديوان المحاسبة لبحث الموضوع . وعندما جاءها الرد من ديوان المحاسبة مؤكداً المخالفة التي ارتكبت من قبل مديرية مراقب الشركات للمادة (٥٨/ب) وتوصيات اخرى بشأن الموضوع لم تقم الوزارة باتخاذ اي اجراء ولكنها قامت بالرد على كتاب عطوفة رئيس المحاسبة وكانها للأسف الشديد محام دفاع لطرف من الاطراف ، وبعد ان أوردت الوزارة دفاعاتها ودفاعاتها مرفقة تقول للأسف الشديد معالي الوزارة وهنا اقتبس اما فيه هذه الوزارة فلا نرى ما يدعو الى اتخاذ اجراء ، سواء بالتحقيق في اجراءات التسجيل او بتخفيض قيمة الارض كمقدمات عينية في راس المال المسجل ، الا ما قد يستوحى ما يسفر عنه الرد على طلب معالي وزير المالية في كتابه الى عطوفة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١ او ما تسفر عنه نتائج اعمال اللجنة المشتركة للتحقيق والتدقيق اذا ما قرر معالي وزير المالية تشكيلها بموجب المادة ٥٤ من النظام المالي ، الا انني لا احبذ ان اتخذ في هذه الوزارة موقفاً قد يؤول بأنه انحياز الى احد الفريقين المتنازعين من الشركاء في

أما في هذه الوزارة فلا نرى ما يدعو الى اتخاذ اجراء ، سواء بالتحقيق في اجراءات التسجيل أو بتخفيض قيمة الأرض كمقدمات عينية في رأس المال المسجل ، الا ما قد يستوحى ما يسفر عنه الرد على طلب معالي وزير المالية في كتابه الى عطوفة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١ أو ما تسفر عنه نتائج اعمال اللجنة المشتركة للتحقيق والتدقيق اذا ما قرر معالي وزير المالية تشكيلها بموجب المادة ٥٤ من النظام المالي ( وقد كتبت الى معالي وزير المالية بذلك كما تعلمون ) الا انني لا احبذ ان اتخذ في هذه الوزارة موقفاً قد يؤول بأنه انحياز الى احد الفريقين المتنازعين من الشركاء في جامعة جرش ضد الفريق الآخر ، كما لا احبذ التعدد في لجان التحقيق في وقت واحد .

وتفضلوا عطوفتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الصناعة والتجارة

د. ريماء خلف الهندي

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد العزام .

الدكتور عبد المجيد العزام : شكراً معالي الرئيس .

كم كنت اتمنى لو ان معالي الوزارة موجودة ولكن البركة في الحكومة .

- إن رد وزير الصناعة والتجارة بخصوص موضوع السؤال حول الاجراءات التي اتخذتها الوزارة بحق دائرة مراقب الشركات لمخالفتها

جامعة جرش ضد الفريق الآخر كما لا احبذ التعدد في لجان التحقيق في وقت واحد ، هذا اقتباس من رد معالي الوزارة .

وانا اتسأل الم تكن المخالفة التي ارتكبت ويؤكدها ديوان المحاسبة هي من قبل مديرية مراقب الشركات التابعة للملاك وزارة الصناعة والتجارة .

اليست صلاحية وزارة الصناعة اتخاذ اجراء بخصوص دائرة تابعة للملاك وزارتها . ولذا تربط هذا الموضوع لموضوع دائرة اخرى وهي دائرة الاراضي والمساحة تابعة لوزير اخر وما هو مصير اللجنة المشتركة للتحقيق والتحقيق التي تكلمت عنها ، هل تم تشكيلها فعلاً ام ما زالت حبر على ورق . هذا قبل حوالي سبع شهور وما هو رد عطوفة مدير عام دائرة اراضي جرش على كتاب معالي وزير المالية الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١ لم يكن ذلك ، ونحن لم نطلب ولم نطلب من معالي الوزارة ان تحيز لطرف على حساب طرف اخر ولم تقبل على انفسنا ايضاً ان تحيز لطرف على حساب طرف اخر كلهم اخوة لنا لكن نطالب باحقاق الحق وايقاف المخالفات التي ارتكبت من قبل دائرة في وزارة الصناعة والتجارة وهي دائرة مراقبة الشركات وكم كان يودي ان ترفق معالي الوزارة صورة عن كتاب رئيس ديوان المحاسبة وان لا تكتفي فقط باقتطاف بعض الاجزاء التي رغبت ان تعلق عليها ، علماً بأن رئيس ديوان المحاسبة الاسبق معالي الوزير الحالي الآن ارسل مذكرة اخرى

سابقة لكتاب ديوان المحاسبة يؤكد ايضاً نفس المخالفة من قبل مديرية مراقبة الشركات ، وانا اتساءل كيف يتم تسجيل ارض الشركة شركة جامعة جرش بأسم بعض الشركاء الذين لم يملكون الارض ولا يملكون حق التصرف بها حيث ان المالك ووكيلته ليسوا شركاء في الشركة ، واكتفي مراقب الشركات بتعهدات لا قيمة قانونية لها تمهدات خطية وحتى لا تحمل رقم ولا تاريخ ايداع في سجل وزارة الصناعة واقل ما يقال في هذه التعهدات الغير قانونية لانها تكين الشركاء من التهرب من رسوم الارض القانوني المستحق للخرينة لان الاصل ان تنتقل ملكية الارض من المالك بواسطة وكيلته الى الشركاء باسمائهم الشخصية لدى دائرة الاراضي ويعني ذلك ان يدفعوا الرسوم المقررة ثم يسجلوها بأسم الشركة بقيمتها الحقيقية التي بنون تسجيلها في وزارة الصناعة والتجارة ويدفعوا الرسوم القانونية مرة اخرى والا ما معنى ان تسجل الشركة في وزارة الصناعة بقيمة (٥٨٨) الف قيمتها العينة ، بتاريخ ١٩٩٢/٣/٤ وبعد (١٣) يوم بتاريخ ٣/١٧ تسجل في دائرة اراضي جرش بقيمة (٥٨) الف وبعد فترة من الزمن تقوم دائرة اراضي جرش بتقدير الارض ب (٧٧) الف ، الا تعتقد معالي الوزارة بأن تقدير مراقب الشركات واللجنة التي شكلها قد بالغت الى حد الخيال بتقدير قيمة الارض من (٥٨) الف الى (٥٨٨) الف ١٩ .

(( وهنا انصت الجميع لسماع اذان الظهور ))

هكذا من المثل

معالي رئيس المجلس : تفضل يا دكتور عبد المجيد .

الدكتور عبد المجيد العزام : كما انني اقول لمعالي الوزير الم تقرأ في صفحة الوقائع في ملف جامعة جرش صفحة (٢/٢٧٤٠) والتي جاءت بتقرير مأمون فروقه المكلف من قبل وزارة الصناعة للتحقيق من قيمة الأرض والتي جاء فيها .

وهنا اقبس من التقرير المقدم من معالي الوزارة :

" ان عطوفة مراقب الشركات قد طلب وبناء على تسيب رئيس قسم العقود بمراقبة الشركات توضيح من المؤسسين بواسطة المحامي نبيل ابو غزالة على ان الأرض مسجلة باسم غير اسماء الشركاء المؤسسين ولم يؤد المحامي على التوضيح المطلوب " هنا انتهى الاقتباس وهذا يعني بأن مديرية مراقب الشركات كانت على علم بمخالفة المادة ٥٨/ب من قانون الشركات اما ونحن مقبلون على مرحلة استثمارية جديدة تحتاج الى تنمية الثقة بمؤسساتنا الحكومية والاقتصادية ووضع حد للمخالفات فانني اطلب من معالي الوزارة والوزراء المعنيين بالموضوع الآخرين وهم معالي وزير المالية ومعالي وزير التنمية الادارية بتفعيل توصيات ديوان المحاسبة رقم ٤٨٧٨/١٤/٢٤١ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٩ والا ما قيمة وجود هذه المؤسسات الرقابية كديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وما قيمة استحداث وزارة التنمية الادارية ولجان التطوير والتحديث الاداري ان لم يُفعل دورها من قبل الاخوة

الوزراء ، والتي احتفظ بحقي بالاستجواب ان لم اسمع من الوزارة اجابة مقنعة ، كما اتنى على الحكومة ان تقوم بتحويل هذا الملف الى النائب العام ،

وشكراً

معالي رئيس المجلس : معالي وزير المالية .

معالي وزير المالية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هذا الموضوع اخذ وقتاً طويلاً ايضاً بين الاجهزة المختصة كما تفضل النائب المحترم وقد شكلت لجتين للتحقيق في ثمن هذه الارض وتقييمها حتى اتأكد من جانبي لانه لي جانب وهو استيفاء الرسوم القانونية حول تقدير القيمة فاذا كانت القيمة (نصف مليون) في (١٠٪) ياتي للخزينة (٥٠) الف ، واذا كانت (٥٧) الف ياتي لي (٥٧٠٠) كما تعلم .

هنالك لجتين وصدرت عنهما تعديل اللجان كما تعلم لكل شيخ طريقة قدرت (٥٥) او (٥٧) ثم (٧٧) فهناك تقارب بالتقديرات بين الرقم المفصّل عنه من قبل الشركاء (٥٥٠) الف / فالقضية الان باعتقادي امام المحكمة ويجب ان يفصل بها ومن هنا يأتي دور الحكومة ان تحول للجهة الرسمية الى النائب العام اذا حكمت المحكمة باتجاه معين ، فالدخول على الموضوع الان وهي محكمة باعتقادي ممكن استباق الامور وعلى كل فهو قيد التدقيق والتحقيق ، ولن نترك الامر واذا وجدنا الوقت المناسب بعد النتيجة

السيد الامين العام :

١٠- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٨٣٩٦٥) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٠ ، جواباً على السؤال رقم (٧١) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٩٤ / ١٢ / ٧

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٧١

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الداخلية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

ما هي التعليمات التي تم تزويد الباحثين الاحصائيين بها قبل بدءهم بجولتهم بخصوص ملء الاستمارات مع تزويدي بنسخ عن التعليمات « الكتائية » الأولى ثم التعليمات الثانية التي صدرت بعد ورود بعض الاحتجاجات من المواطنين . مع الالتزام بالمدّة الدستورية ، أي ثمانية ايام من تاريخ تقديم السؤال ، وهو كما يتضح في هذه الورقة ٩٤/١٢/٧ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

توجان فيصل

سنحولة فوراً الى النائب العام للتحقيق بمن ارتكب ، او ثبت مخالفة جهة من الجهات سنحولة للنائب العام فوراً ، لذا ارجو ان يطمئن النائب المحترم بأن الاجراءات لن تمر الا باتخاذ الاصول المتبعة والقانونية لحق المخالفين ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة لا اريد التدخل في السؤال والجواب ولكن كان هنالك شبه قرار او توجه في مجلس النواب مع الحكومة في ان اي قضية يشتم منها رائحة فساد مالي او اداري تحول الى النائب العام ، والذي قرأ السؤال والجواب يرى ان هنالك فساداً واضحاً ولكنني لا استطيع ان احكم لاننا لسنا بمحكمة ، الذي يستطيع ذلك هو القضاء لذلك آمل من معالي وزير العدل في هذا الموضوع ان يحول الامر فوراً الى النائب العام اما ان يقال ان هناك قضية امام المحكمة ذلك صحيح ولكن القضية مدنية قضية حقوقية بين الطرفين لا علاقة لها بالفساد ، فموضوع الفساد وارتكاب الجرائم يعاقب عليه القاضي الجزائي ، ارجو من معالي وزير العدل ان يضع يده على القضية وان يحيلها الى النائب العام ، شكراً معالي الرئيس .

اصوات : نشي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السؤال الذي يليه .



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ١٩ / ٣٠ / ٨٣٩٦٥

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٢٤/١٦/٣ / ٣٤٧٧ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ المتعلق بسؤال سعادة النائب توجان فيصل حول التعليمات التي تم تزويد الباحثين الاحصائيين بها قبل بدئهم بجولاتهم الميدانية لاجراء التعداد .

أرجو ان اعلم معاليكم بأن التعليمات المشار اليها اعلاه قد صدرت عن دائرة الاحصاءات العامة للباحثين الميدانيين المكلفين باجراء عملية تعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩٤ ، وهي عبارة عن توجيهات وارشادات نظرية وعملية تحدد افضل السبل والجمعها الى ادق النتائج المرجوة من عملية التعداد وتستند بمجملها على مبادئ سرية المعلومات وحيادية الباحث الميداني تعامله مع الجمهور / وتحدد كذلك الفئات التي يشملها العد وغيرها من الامور الفنية المتعلقة بعملية التعداد .

أما التعديل الذي تم اجراؤه على هذه التعليمات وقبل البدء بعملية التعداد وقع على الفقرة (ب) من السؤال (٥١٣) : للتعليق بمكان إقامة الامم المتحد وقت ولادة الفرد . حيث

كانت هذه الفقرة قبل التعديل على الشكل التالي :

" اما اذا كان مكان إقامة الامم وقت ولادة الفرد في احدى التجمعات السكانية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مثل الناصرة ، الجليل ، اللد ، يافا ، حيفا ، ... فيسجل الباحث في مثل هذه الحالة اسم الدولة كما يدلي به دون ان يناقشه في أي أمور سياسية " .

واصبحت هذه الفقرة بعد التعديل على الشكل التالي :

" اما اذا كان مكان إقامة الامم وقت ولادة الفرد في احدى التجمعات السكانية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مثل تل ابيب ، الناصرة ، الجليل ، اللد ، يافا ، حيفا ، ... فيسجل الباحث في مثل هذه الحالة اسم المدينة او القرية والقضاء التي تتبعه مثل عتليت / حيفا ، والعوجا / يافا .

واقبلوا فائق الاحترام ،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : حقيقة وزير الداخلية ليس في القاعة لكن وزير التخطيط موجود ومسؤولية الحكومة تكافلية ، فوزير الداخلية في رده وكأنه ينكر علاقة الداخلية بالتخطيط العام الذي جرى وباهداف التخطيط

الباحث في مثل هذه الحالة اسم الدولة كما يدلي به دون ان يناقشه في أي اية أمور سياسية .

اولاً : هذا ليس ما وصل لنا ، وصل لنا ان التعليمات الاولى كانت تقول ان هذه المدن نسجل انها باسرائيل وهذا قبل ١٩٤٨ ، اي قبل قيام دولة اسرائيل هذا ما وصل لنا فتريد نص التعليمات .

ثانياً : عندما يقول هذه التجمعات كانت في فلسطين المحتلة بالبدائية ، ثم لماذا يقول انه يسجل الدولة دون مناقشته في أمور سياسية ليس هذا كشفاً لنوايا الباحث هنا او من وضع للباحث ، الباحث غير مسؤول عما سلم له ، هنا لماذا اقترض مناقشة في أمور سياسية ؟ الا اذا كان فعلاً هنا النص قال اصلاً ينص على انه اسراييلي ثم تأتي التعديل الذي اشار اليه اقتبس منه ايضاً وزير الداخلية بخياره الحر لم يعطي النص يقول انه طلب من الباحث انه اذا كانت هذه المدن المحتلة ١٩٤٨ مثل تل ابيب ، الناصرة ، الجليل ، اللد ، يافا ، حيفا ، فليسجل الباحث في مثل هذه الحالة اسم المدينة او القرية والقضاء والذي تتبعه مثل عسليد ، حيفا ، العوجاء يافا يعني العسليد الى حيفا العوجا الى يافا حسناً عسليد تتبع حيفا حيفا تتبع ماذا تريد ان تتبعها الاستمارة تقول الدولة ايضاً ، عندك المدينة او القرية ثم عندك الدولة فهنا تلحق القرية بالمدينة او القضاء ، المدينة لا تلحق بالدولة كان يجب ان يقال واضح النص هناك تحاشي واضح للذكر فلسطين ، فلسطين كانت

العام الذي جرى حقيقةً عندما نظرنا الى استمارة التخطيط وعندما ملأناها ايضاً عندما مر بنا الباحثون وجدنا انها شأن ما نتوقع ان نفعله الان وزارة الداخلية وليس ما نتوقع ان نفعله وزارة التخطيط ، وبعبارة صريحة جداً وجدت انه نبش في المنابت والاصول ليس الا ، لان كل المقصود معرفته اين ولد اين ولد ابوه ما نوع جواز السفر الذي تحمله هو تحقيق في الجوازات من يملك جواز مؤقت دائم من يمكن تحويل جوازه اية منافذ من اجل تحويل بعض الجوازات او سحبها هذا ما استشعرناه لن يتحدث الا اين ولدنا واين ولدت امنا وابونا وجدنا وما هو الجواز الذي نحمله ، هذا الفحوى نراه عمل لوزارة الداخلية ليس لانه من اعمالها لانه مما نراه من اعمالها ، لكن اذا شاء وزير التخطيط بما ان وزير الداخلية يقول ولن يعطيني نص التعليمات التي طلبتها باعتبار هو يقول لن تصدر عني صدرت عن غيري وكان بالامكان ضمن المسؤولية التكافلية ان ياخذها من غيره ، لكن لأنه يريد ان يخرج من هذه الدائرة انا اعيدها الى دائرة وزير التخطيط ويمكن ان يجيب الان او ان اوجه له بما سطره سؤالاً كتابياً ليجيب في جلسة قادمة ، ما اريد ان اقول اشارة الى التعليمات التي اقتبس منها ما اراده وزير الداخلية ولم يغطي النص كما طلبت ، يقول انه التعليمات الاولى كانت تسأل اما اذا كان مكان الامم وقت الولادة ولادة الفرد في احد التجمعات السكانية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ مثل الناصرة ، الجليل ، اللد ، يافا ، حيفا ، فيسجل

قائمة لا نغير لا تاريخ ولا جغرافيا لأنها احتلت ولان العدو يريد هذا ، هذه اول نقطة .

فأريد النصين كاملين للتعليمات كما طلبتهما في السؤال هذه المرة من وزير التخطيط ثم اتى ، بما ان وزير الداخلية تقريباً نفذ يديه من هذه العملية تأتي اذا كانت فعلاً العملية ليست اجراءات داخلية لاجل النيش في النائب والاصول وموضوع الجوازات ومن هو نازح ومن هو لاجيء ومن هو اردني ومن هو غير اردني ، اذا لم يكن كذلك رغم نصوص الاستثمار التي رأيناها وملائها ، اريد ان اسأل وزير التخطيط ووزير الاعلام الذي لم نعد نراه كيف جاء الاعلام وقال لنا هذا التخطيط مهم وتعاونوا وحمله اعلانية التعداد السكاني الاحصاء مهم جداً من اجل التخطيط لكي نعرف السكان لكي نعرف الخدمات لكي نخطط اقتصادنا لكي ... لكي ... لكي ... ولا سؤال واحد حتى على اهم مشكلة تعاني منها الاردن الفقر والبطالة ، فوجئنا وصدمنا لم يسألونا من منكم يعمل ومن منكم عاطل عن العمل ، لم يسألونا ما هو دخل الاسرة انا استغرب في بلد مشكلته الرئيسية الفقر والبطالة ان احصاء شاملاً بهذا الشكل بعد كل هذا الجهد والتخطيط التمويل والكلفة لم يسأل عن اهم الاسئلة التي تلزم المخطط كي يخطط وكان الحكومة تريد تقول ليس فقط لا اريد ان احل مشكلة لا اريد ان اسمع عنها ايضاً لا اريد ان اعرف كم عاطل عن العمل عندي لا اريد ان اعرف فعلاً حقيقة الدخل عندي ، فهذا النوع هو نفذ يد من

المسؤولية تصرف غير مسؤول تماماً والكلفة كانت قائمة والجهد كان قائم والبيوت فحت واعمالنا عطلت ونحن نملئ استمارات الباحثين ، هل عطلنا فقط لكي نقول من هو الاردني ومن هو غير اردني وما نوع جوازات سفرنا بهذا غير مقبول ، الاعلام قال لنا غير هذا فهل كان هذا تضليل اعلامي مقصود ايضاً انا هنا اتسائل وسؤالي يخرج عن السؤال الاول هو عن مدى اضطلاع الحكومة لمسؤولياتها عندما تقرر انها لا تريد ان تعرف ما يجري على الساحة ، لا تريد ان تعرف الاوضاع هذا ما توقع من الاستثمار ، هذا ما لم نجده في الاستثمار فالسؤال الآن خرج عن اطار وزير الداخلية والتعليمات التي سمعنا انها اتت من الداخلية ومحال الى وزارة التخطيط ولوزير التخطيط ان يجب الآن ولو ان يطلب التأجيل واذا احب بان يكتبها كتاباً ويجيبني بعد ثمانية ايام . شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة .

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : النظام الداخلي يعرف السؤال بأنه استفهام النائب عن امر يجهله او عن نية الحكومة عن قيام بعمل ما ولم يكن التعليق على السؤال ضمن هذا الاطار وإنما كان ابداء رأي خاض حول قرار حكومي ، وهو ما يختلف عن موضوع السؤال والجواب ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيدة توجان نقطة نظام وارجو ان تكون نقطة نظام ليس تعليقاً على ما تم .

السيدة توجان فيصل : هي نقطة نظام لانه لم يكن رده في مجال التعقيب على ما قلته لوزير التخطيط وكنت موجهة لوزير التخطيط واذا عقب كان يجب ان يعقب على سؤالي على مسؤولية الحكومة عندما لا تريد ان تعرف حجم الفقر والبطالة ، انا اقول ان السؤال استفسار عن ما لا نعرفه ثم لا نقول استاذ اعطني جواب ثم نسكت حتى الطالب يناقش انا لم اسمع ان النائب ولا هذا هو مفهوم النظام الداخلي عندما باتيه المعلومة عندما يعلمه الاستاذ ما لم يجهله نحن الان نعرف ان وزارة الداخلية تقول علناً ليس شأنه اذن اصبح وزارة التخطيط مع انه فحوى الاستثمار من اعمال وزارة الداخلية واضح لنا ، اذا علينا ان نتابع الامر مع يعينهم هذا ، وهكذا تسير اعمال الامة اما ان نقول يستفسر ثم يقول فهمت او لم افهمه كأننا طلاب ابتدائي ليس هو ما في نص ، ثم الزملاء الذين ناقشوا الاسئلة منذ دخلت هذا المجلس كانوا يدخلوا في ابعاد السؤال السؤال هو مفتاح لكي نعرف المعلومة ومنها نبدأ نسأل الحكومة عن وضعها واذا لم يعجب هذا الزميل ابو عصام نستطيع ان نحيل السؤال الى استجواب عنها لنخل في كل شيء بما فيه سحب الثقة من حكومة لا تريد ان تعرف كم يجوع الناس وكم لا يعمل وما هي دخولهم نحيله الى استجواب وعندها النظام الداخلي اعتقد يحميني تحت اي تفسير ضيق .

معالي رئيس المجلس : وضحت وجهة النظر سيدة توجان ، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة .

وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : اعتقد انه لدي القدرة على ان ارفع صوتي ولدي القدرة على ان استعمل في الكلام ولدي القدرة على الدخول في مواضيع ليست موضوع بحث ، انا لم اناقش السؤال ولم ادخل به ولا اعتبر ان نائباً ما تلميذاً لاني اعتر بنباتي قبل اعترازي بوزارتي انا عندما تحدثت تحدثت بالنظام الداخلي الذي لا يتيح لاحد ان يخرج عن حدوده ويتجاوزها ، النظام الداخلي معروف ما هو السؤال ، السؤال هو استفهام العضر عن امر يجهله او رغبته بالتحقق من حصول واقعة وصل علمها اليها او استعماله عن نية الحكومة عن امر من الامور وليس للتعليق على اي موضوع وليس لبدء الرأي للسؤال مجال اخر انا لم اعترض على حق الزميلة المحترمة بأن تتحدث بأي موضوع وان تستجوب الحكومة والوزراء وان تطرح الثقة حيث تشاء انا تحدثت عن النظام الداخلي الاصل ان تنضبط به وانضباطنا به احتراماً للديمقراطية وليس قفراً فوقها باللغة العالمية ، شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس : ست توجان ارجوك هناك آلية يمكن ان تتبعها ، اتبعي الآلية التي ينص عليها النظام الاستاذ خليل حدادين . السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

هكذا من الأشغال

تقدمت بعدة اسئلة معالي الرئيس وكان اولها ١٩٩٤/٢/٢٢ ولم يأتي من الحكومة جواب على اي سؤال اتساءل عن هذه الاسئلة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، في الواقع هناك استطراداً كما ذكرت الاستاذ خليل تأخر بعض الاجابات بعض الاجابات ترد في وقتها وبعض الاجابات تتأخر وقد ارسلنا عدة كتب تأكيداً للجهات التي لها علاقة بهذه الاسئلة بأن تصل الاسئلة في وقتها ونرجوا ذلك .

البند الذي يليه السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٤- الكتب الواردة :-

١- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٢٧٦) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ر س / ١ / ١٣٢٧٦

التاريخ : ١٩ / ٧ / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ ) بشكلكه الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٩٤ ، مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

نسخة : الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون .

مشروع

لقانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل جدول رسوم التسجيل الملحق بالقانون الاصيل على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء نص البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢- يشترط لتطبيق البند (١) من هذه الفقرة ان يكون قد مضى على تسجيل الارض باسم الشريك المشتري أو مورثه مدة لا تقل عن (٥) خمس سنوات .

ثانياً : بالغاء نص المادة (١٠) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

١٠- يستوفي رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عن كل قطعة لغايات تجميع القطع المتجاورة وتحسين اشكالها واعادة تقسيمها بين اصحاب تلك القطع بموافقتهم شريطة ان لا يتجاوز عدد القطع الناتجة عن اعادة التقسيم عدد القطع السابقة وينفس اسماء المالكين السابقين .

ثالثاً : بالغاء عبارة ( الغاء الوقف ) الواردة بجانب المادة (٢٧) منه والاستعاضة عنها بعبارة ( النشاء الوقف ) .

رابعاً : باضافة المادة التالية برقم (٢٩) اليه :-

٢٩- فك الايجار : يستوفي دينار واحد عن كل معاملة فك ايجار باستثناء عقود الايجار التي يتم الحكم بفكها من المحكمة .

هكذا من المجلد



الاسباب الموجبة  
لمشروع القانون المعدل لقانون رسوم  
تسجيل الاراضي

- ١ - كانت احكام الجدول فيما يتعلق بالمادة (١) في جدول الرسوم التي بحثت البيع بين الشركاء مقتصرة على اسم المالك الاصلي ولا تنصرف الى الورثة مما اقتضى تعديل البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة بحيث يشمل اسم الورثة .
- ٢ - كما وان التعديل راعى ان يبقى عدد القطع نتيجة التقسيم نتيجة التقسيم كما كان في السابق اذ لم يكن النص السابق يعالج موضوع عدد القطع الجديدة بأن تكون مساوية لعدد القطع السابقة بالاضافة الى نفس اسماء المالكين .
- ٣ - نتيجة للتطبيق والممارسة وجد ان المادة (٢٣) من الجدول كانت باسم الغاء الوقف والحقيقة هي انشاء الوقف .
- ٤ - جرى تعديل الجدول باضافة مادة جديدة تحت رقم (٢٩) باسم فك الايجار حيث لم يكن الجدول السابق يتضمن ذلك .

معالي رئيس المجلس : راي المجلس الكريم ؟

هناك رأيين رأي يقول على اللجنة المالية وهناك رأي على اللجنة القانونية .

الاستاذ عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً سيدي الرئيس .

الحقيقة صحيح ان هذا القانون يحمل اسم مالياً من كلمة الرسوم ، لكن عندما تقرأ القانون تجد ان له ابعاد فنية ، فيحال الى اللجنة القانونية بتقديري ، وليست المسألة من اجل احتكار اي شيء اخر لصالح اللجنة القانونية ، التي اتشرف برئاستها ولكن الموضوع فني عندما تقرأ نصوص القانون المعدل ويحتاج الى تحويل الى اللجنة القانونية ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروبدة .

معالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء : كثيراً لا احب ان اختلف مع معالي الاخ ابو فيصل خاصة وانا عضو في اللجنة القانونية لكن النظام احق بالاتباع ، وظيفة اللجنة

المالية تدقيق الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بتزويد الواردات او النفقات او تنقيصها ، وفي هذا القانون حديث عن اموال قد تؤدي للزيادة وقد تؤدي للنقص فهي مرجع مالي في حين ان القانون التالي الذي يتحدث عن تسجيل الاراضي قانون من صلاحية اللجنة القانونية شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مصطفى شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

اقترح تحويله للجنة مشتركة مالية وقانونية يكون اكثر جدوى في هذه القضية .

معالي رئيس المجلس : هناك رأيين مطروحات على المجلس ، بكل بساطة رأي يقول تحويله الى اللجنة القانونية ورأي يقول تحويله للجنة مالية .

تفضل وضح الاستاذ عبدالكريم .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة ما في لا تريد نفقات ولا تخفيض نفقات ، المسألة فنية كافية في عبارة المادة القانونية التي تقتضي باستيفاء (خمس) دنائر عن توحيد القطع وتسويتها العبارة الناقصة التي هي على ان لا تريد القطع عند توحيدها لم يرد القانون هذا اية رسوم ولم ينص من قيمة الرسوم فما في بعد مالي في

بعد فني ، انا اعتقد انني قرأت القانون جيداً وتباحثت به مع معالي رئيس اللجنة المالية وكان الرأي المشترك بيننا ان يحال الى اللجنة القانونية ليست لدى مشكلة حيوله اين ما تريدون شكراً .

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس الكريم ، هناك رأيين رأي يقول تحويله للجنة المالية ورأي آخر يقول تحويله للجنة القانونية .

تم في الاسبوع الماضي اجتماع مشترك للجنةين والحقيقة الاجتماع المشترك حسب ما فهمت من الزملاء انه اربك اللجنةين اذا كان ليس هناك ضرورة ملحة لتحويله الى لجنة مشتركة فلنحوله الى لجنة واحدة والرأي للمجلس بالطبع ، لكنني اعرض لكم ماذا تم اثناء اجتماع اللجنةين المشتركين في الاسبوع الماضي انه تعطلت الاعمال كان ممكن ان تتم في الاسبوع الماضي .

بداية دعونا نطرح هذا الاقتراح ؟

هل يرى المجلس تحويله للجنة المالية ؟

ما نجح الاقتراح ، اذن يحول للجنة القانونية الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٢٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تقسيم الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤ .

هكذا من الأشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : أ م ١٧ / ١٣٢٧٨

التاريخ : ١٩ / ٧ / ١٤١٥

الموافق : ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من  
( مشروع قانون معدل لقانون تقسيم الاموال )غير المنقولة لسنة ١٩٩٤ ) ، بشكله الذي اقره  
مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ /  
١٢ / ١٩٩٤ ، مع الاسباب الموجبة له ، رجاء  
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع  
نسختين من مشروع القانون .

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤

قانون معدل لقانون تقسيم الاموال غير المنقولة

- المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تقسيم الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٤ )  
ويقرأ مع القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ  
عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-  
٢- لاغراض هذا القانون تعتبر الحصة في المال غير المنقول انها قابلة للقسمة اذا كانت  
المنفعة المقصودة منها في حالة افرازها لا تفوت بالقسمة ، وتعتبر انها غير قابلة  
للقسمة اذا كانت المنفعة المقصودة منها في حالة افرازها تفوت بالقسمة .
- ٣- يزال الشيوخ في المال غير المنقول بتقسيمه بين الشركاء اذا كانت الحصص جميعها  
قابلة للقسمة ، واذا كانت جميعها غير قابلة للقسمة يزال الشيوخ فيه ببيعهم بالمراد  
ويوزع الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته .
- ٤- واذا كانت بعض الحصص في المال غير المنقول قابلة للقسمة وبعضها الاخر غير  
قابلة للقسمة ، يزال الشيوخ فيه بتقسيم الحصص القابلة في قطع مستقلة وتخصيص  
كل منها لصاحبها من الشركاء ، اما الحصص غير القابلة للقسمة فيتم بشأنها ما  
يلي :-
- أ- اذا كانت حصة غير قابلة للقسمة او كان مجموع الحصص غير القابلة للقسمة في حالة  
توحيدها غير قابل للقسمة توضع جميعها في المراد بين الشركاء من اصحاب الحصص  
القابلة للقسمة دون غيرهم ، وتفوز كل حصة لمن يدفع منهم ثمنا اكثر لها ، على ان  
لا يقل عن الثمن المقدّر من قبل المحكمة وتضم الى حصته القابلة للقسمة .
- ب- اذا كانت الحصة القابلة للقسمة لشريك واحد تفوز اليه الحصة او الحصص غير القابلة  
للقسمة بالثمن المقدّر من المحكمة على الاقل .
- ج- في اي من الحالتين المذكورتين في البندين (أ) و (ب) من هذه الفقرة اذا لم يتقدم  
الشريك او احد الشركاء لشراء الحصة او الحصص غير القابلة للقسمة خلال خمسة عشر  
يوماً من التاريخ الذي تعيينه المحكمة فيعرض كامل المال غير المنقول للبيع بالمراد بمعرفة  
دائرة الاجراء على ان لا يقل بدء المزايدة عن الثمن المقدّر من قبل المحكمة .

هذه من الأصول

د- على أنه يجوز لأصحاب الحصص القابلة للقسمة أو بعضهم الموافقة على ضم جزء من حصصهم إلى الحصص غير القابلة للقسمة لتصبح قابلة للقسمة ، وذلك مقابل الثمن الذي يتفق عليه الشركاء المعينون أو الثمن المقدّر على الأقل إذا لم يتفقوا على الثمن .

هـ- إذا كان مجموع الحصص غير القابلة للقسمة في حالة توحيدها قابلاً للقسمة فتخصص لأصحابها من الشركاء إذا رغبوا البقاء على الشيوع ، وإذا اعترض أي منهم على ذلك توضع هذه الحصص موحدة في المزداد بمعرفة دائرة الاجراء على أن لا يقل بدء المزايدة عن الثمن المقدّر من قبل المحكمة .

و- إذا لم يتقدم أحد من الشركاء في الحالة المشار إليها في البند (هـ) من هذه الفقرة خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي تعينه المحكمة لشراء هذه الحصص أو لم يرض أصحابها بالثمن تعرض موحدة للبيع في المزداد بمعرفة دائرة الاجراء على أن لا يقل بدء المزايدة عن الثمن المقدّر من قبل المحكمة .

هـ- إذا تعذر تخصيص أي من الشركاء بكامل نصيبه عينا عوض بالنقد عن ما نقص من نصيبه وفقاً لما تقرره المحكمة .

٦- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ولاغراض ازالة الشيوع بين الشركاء يجوز تقسيم الأراضي غير المنظمة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية يتضمن تحديد المناطق التي سيجري فيها التقسيم والحد الأدنى لمساحة قطع الأراضي المفروزة في كل منطقة .

المادة ٣- تعدل المادة (٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٣) منها : ( ويجري التقسيم وفقاً لاحكام قانون ملكية الطوايق والشقق المعمول به ) .

ثانياً : باضافة الفقرة (٤) بالنص التالي اليها :-

٤- تطبق احكام قانون ملكية الطوايق والشقق المعمول به على قسمة الأراضي المقام عليها طوايق وشقق على أنه يجوز بقاء الأرض على الشيوع بين اصحاب الطوايق والشقق سواء اكانت القسمة رضائية او قضائية .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩-

إذا لم يتقدم أحد من الشركاء خلال المدة المعتبرة في المادة (٨) من هذا القانون لشراء الحصص المعروضة للبيع واضر الشريك المستدعي على البيع أو لم يرض بيدل للثل المقدّر فتطبق احكام المادة (٢) من هذا القانون حسب مقتضى الحال .

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠-

أ- في جميع الاحوال التي يتم فيها بيع وفراغ المال غير المنقول او أي حصة الى غير الشركاء بموجب احكام هذا القانون فان كل شريك لم يتقدم للشراء يعتبر انه اسقط حقه في المطالبة بالشفعة او الرجحان .

ب- اذا ظهرت أي عمانية في تسليم المحل المباع على الوجه المبين في هذا القانون الى مشتريه يقوم مأمور الاجراء بتخليته وتسليمه .

#### الاسباب الموجبة

#### مشروع القانون المعدل لقانون تقسيم

#### الاموال غير المنقولة

١ - لقد مضى على العمل بقانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة ما يزيد على الأربعين سنة دون ان يرافق ذلك تعديل على هذا القانون ، كما برزت ظاهرة الشيوع في قطع الأراضي نتيجة الانتقال بالارث او بالشراء وان اعداد الورثة اصبح كبيراً مما ادى الى خلافات بينهم في كثير من الحالات وقد اتضح للجميع ان بقاء الأراضي مملوكة على الشيوع تفوّت المنفعة منها ولمعالجة هذه الظاهرة فقد عدل القانون الأصلي والذي يقضي ببيع قطع الأراضي بكاملها بالمزاد العلني عن طريق المحكمة وتماشياً لبيع الحصص القابلة للقسمة في القطعة المشتركة فقد تضمن التعديل اضافة حكم جديد وهو قسمة التجنيب لافراز حصص الشركاء القابلة للقسمة منها .

هذا وقد تضمنت المادة الثانية من المشروع من الاحكام والاجراءات ما يسهل ازالة الملكية على الشيوع وعدم اللجوء الى البيع بالمزاد العلني الا في الحالة التي تمنع فيها القسمة ومنها ان تكون جميع قطع الأراضي غير قابلة للقسمة .

٢ - سمح التعديل بأنه يجوز ولاغراض ازالة الشيوع تقسيم الأراضي غير المنظمة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية وذلك على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز الافراز لمساحة تقل عن عشر دونمات .

هذا من الأشغال



٣ - سمح التعديل باخضاع - القطع المقام عليها ابنية والعائلة للمالكين متعددين - لقانون ملكية الطوابق والشقق رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ بحيث يمكن افراز شقة او اكثر للمالك واحد اذا كان قد طلب تقسيمها بدلاً من بيع كامل المقار بالمزاد العلني .

٤ - لقد تقصى مشروع القانون المشاكل التي يعاني منها المواطن ووضع الحلول المناسبة لمواجهتها .

معالي رئيس المجلس : يحال على اللجنة القانونية ؟

اذن يحال على اللجنة القانونية

البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥ - قرار لجنة الترميم رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ ، والمتضمن انتخاب كل من :-

أ- معادة السيد عبدالرحيم العكور رئيساً للجنة

ب- معادة السيد طه الهباهبة مقررأ لها

#### قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الترميم لمجلس النواب الثاني عشر بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٧ برئاسة معالي رئيس مجلس النواب المهندس سعد هائل السرور وقررت انتخاب كل من :-

١- معادة السيد عبدالرحيم العكور رئيساً

٢- معادة السيد طه الهباهبة مقررأ

يرجى العلم ،،،

حكم مدير

امين عام مجلس الأمة

لجنة الترميم

معالي رئيس المجلس : هل يرى المجلس ذلك ؟

موافقة

السيد الامين العام :

١- الاقتراحات برغبة :

١- اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة بشأن ترفيع قضاء عي / محافظة الكرك الى لواء وكذلك إنشاء مديرية ناحية في كل من الطيبة الجنوبية ومنطقة الشهابية .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

- ترفيع قضاء عي إلى لواء - ( محافظة الكرك ) .

- انشاء مديرية ناحية في الطيبة الجنوبية - محافظة الكرك .

- انشاء مديرية ناحية في منطقة الشهابية ووادي الكرك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب احمد الكساسبة

٢- اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤ ، مقدم من (٤١) نائباً بشأن تعطيل الدوائر الرسمية في عيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام وفي رأس السنة الميلادية .

#### اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نقترح نحن النواب الموقعين ادناه تعطيل الدوائر الرسمية في عيد ميلاد السيد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ، وفي رأس السنة الميلادية ، وعيد الفصح .

ونرجو أخذ هذا بصفة الاستعجال امام اللجنة المختصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

هكذا من المأهول

- (١) انشاء التوت - مباركة السرا -
- (٢) الدائبة ابراهيم حماد لزيدي
- (٣) انشاء صبا مشعل
- (٤) ادب شاذي
- (٥) (الكتبة) - دة شهاب
- (٦) - توجاه - شعل
- (٧) - سام - مبرور
- (٨) - فاطمة - المبرور
- (٩) - شاذي - المبرور
- (١٠) - نادر - المبرور
- (١١) - عبد الله - المبرور
- (١٢) - عبد الله - المبرور
- (١٣) - عبد الله - المبرور
- (١٤) - عبد الله - المبرور
- (١٥) - عبد الله - المبرور
- (١٦) - عبد الله - المبرور
- (١٧) - عبد الله - المبرور
- (١٨) - عبد الله - المبرور
- (١٩) - عبد الله - المبرور
- (٢٠) - عبد الله - المبرور

- ١٩ - دة عبد المبرور
- ٢٠ - دة عبد المبرور
- ٢١ - دة عبد المبرور
- ٢٢ - دة عبد المبرور
- ٢٣ - دة عبد المبرور
- ٢٤ - دة عبد المبرور
- ٢٥ - دة عبد المبرور
- ٢٦ - دة عبد المبرور
- ٢٧ - دة عبد المبرور
- ٢٨ - دة عبد المبرور
- ٢٩ - دة عبد المبرور
- ٣٠ - دة عبد المبرور
- ٣١ - دة عبد المبرور
- ٣٢ - دة عبد المبرور
- ٣٣ - دة عبد المبرور
- ٣٤ - دة عبد المبرور
- ٣٥ - دة عبد المبرور
- ٣٦ - دة عبد المبرور
- ٣٧ - دة عبد المبرور
- ٣٨ - دة عبد المبرور
- ٣٩ - دة عبد المبرور
- ٤٠ - دة عبد المبرور
- ٤١ - دة عبد المبرور
- ٤٢ - دة عبد المبرور
- ٤٣ - دة عبد المبرور
- ٤٤ - دة عبد المبرور
- ٤٥ - دة عبد المبرور
- ٤٦ - دة عبد المبرور
- ٤٧ - دة عبد المبرور
- ٤٨ - دة عبد المبرور
- ٤٩ - دة عبد المبرور
- ٥٠ - دة عبد المبرور
- ٥١ - دة عبد المبرور
- ٥٢ - دة عبد المبرور
- ٥٣ - دة عبد المبرور
- ٥٤ - دة عبد المبرور
- ٥٥ - دة عبد المبرور
- ٥٦ - دة عبد المبرور
- ٥٧ - دة عبد المبرور
- ٥٨ - دة عبد المبرور
- ٥٩ - دة عبد المبرور
- ٦٠ - دة عبد المبرور

٣- اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن إنارة الطريق الواصل بين مدينة ابو نصير وشفا بدران مروراً بجامعة العلوم التطبيقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٢ / ٢١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

إضاءة الطريق الواصل بين مدينة ابو نصير وشفا بدران مروراً بجامعة العلوم التطبيقية .

إذ ان هذا الطريق من الطرق المهمة في أمانة عمان الكبرى وهو غاص بحركة المواطنين والطلاب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب د. همام سعيد

٤- اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد بشأن تمديد المدة المقررة لمشروع

تطوير حوض نهر الزرقاء لتعميم الفائدة منه .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

من المقرر أن تنتهي المدة المقررة لمشروع تطوير حوض نهر الزرقاء ولما كانت معظم الأراضي في المنطقة التي يشملها المشروع حالياً ، لم تستفد من هذا المشروع لأسباب عديدة أهمها جهل المواطنين بأهمية هذا المشروع وضعف الإمكانيات المادية التي تحول دون استفادة هذه الأراضي التي يملكونها من المشروع .

لذا فإنني أقترح على المجلس الكريم أن يخاطب الحكومة ويطلبها بتحديد المدة المقررة لهذا المشروع في نفس المناطق لتعميم الفائدة من هذا المشروع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب سليمان السعد

٥- اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد بشأن مطالبة وزارة الاعلام

بمناخات مجلس النواب في الاذاعة

والتلفزيون كما هو المعمول به في جمهورية مصر العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب / سليمان السعد

٦- اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني بشأن إنشاء مركز دفاع مدني في كل من منطقة مثلث اشتيفينا وكفرجعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ٩٤

الموافق : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٢

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

إنشاء مركز دفاع مدني في كل من منطقة مثلث اشتيفينا لخدمة شمال المحافظة وكفرجعة لخدمة جنوب المحافظة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب ضيف الله المومني

٧- اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٢/٢٥/ ١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني بشأن ترفيع منطقة كفرجعة /

والتلفزيون كما هو المعمول به في جمهورية مصر العربية .

بتخصيص وقت كاف لبث أهم وقائع جلسات مجلس النواب في الاذاعة والتلفزيون .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح :

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

لقد تشرفت هذا العام بمرافقة الوفد البرلماني الذي زار البرلمان الإيراني (مجلس الشورى) ، وقد لاحظت الاهتمام الاعلامي الكبير بجلوسات مجلس الشورى هناك حيث تقوم الاذاعة الايرانية بنقل وقائع جلسات المجلس هناك حية ومباشرة من ابتداء الجلسة إلى انتهائها ، وقد لاحظت كذلك أن مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في بلدنا الحبيب لا تعامل جلسة مجلس النواب باهتمام خاص ، ولا يعلم المواطنون ما يدور في مجلسنا من مداولات إلا بتأويل المواضيع التي يتم طرحها عموماً ،

لذا فأنني أقترح على المجلس الكريم ، مطالبة وزارة الاعلام بتخصيص وقت كاف يتفق عليه المجلس الكريم مع الوزارة ، لبث أهم وقائع جلسات مجلس النواب في الاذاعة



هكذا من الأشهر

محافظه عجلون الى لواء واستحداث قضاء في منطقة خبط اللب وصخرا .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

الموافق : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

ترفع منطقة كفرجة / محافظة عجلون الى لواء واستحداث قضاء في منطقة خبط اللب وآخر في صخرا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

معالي رئيس المجلس : تحال الى اللجنة الادارية ؟

اذن تحال القرارات الى اللجنة الادارية .

ترفع الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة ثم نعود ، وارجو ان نلتزم بالفترة دقائق اذا امرتم الزملاء الافاضل .

(( : رفعت الجلسة لمدة عشر دقائق للاستراحة ))

« استئناف الجلسة »

معالي رئيس المجلس : اعلن استمرار الجلسة .

الدكتور عبدالله النصور تفضل .

الدكتور عبدالله النصور : لقد صرفنا صباح هذا اليوم وقتاً طويلاً لانتهاء من الاسئلة والاجوبة ، وهي التي يضمن النظام الداخلي ان تصدر الجلسات حكماً ، وانا لا اقل من شأن الاسئلة ، ولا اصغر منها فهذه هي الديمقراطية ، ان تعامل بتفاصيل الامور احياناً وعمومياتها احيانا ، ولكن اذا استمر الحال على هذا الحال سيكون امراً معوقاً لعملنا ، وسوف يفقدنا كثيراً من المال لان هذا الورق مكلف وسوف يكلفنا كثيراً من المصادقية انا اقترح سيدي الرئيس متمنياً ومتوجهاً الى كل فرد فينا ان يكتفي عضو مجلس النواب بجواب الوزير ان كان الجواب صحيحاً او وافياً او شبه وافياً او مقبولاً واذا وجد الزميل النائب نقصاً مجحفاً وجارحاً وشديداً فليسال مرة اخرى الى الحكومة وبذلك تتم المراسلة بسلامة سيدي الرئيس اذا استدكرنا هذه الفترة النشطة من حياة مجلسنا نجد ان هذا المطلب ما يزال هو نقطة ضعف زاني اتمنى من كرسي الرئاسة ان تتوجه بالرجاء لانا لا نملك الرجاء ان نقوم بهذا ودون نقاش انا لا اريد فتح النقاش ولكنه اقتراح من الاقتراحات وارجو ان لا تحيله اللجنة الادارية برغبة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الدكتور اتفق معك تماماً في ما طرحته ، الحقيقة النظام الداخلي به نصوص تؤيد هذا الكلام الذي تفضل به معالي الزميل وايضاً نوجه بالرجاء للزملاء الافاضل بتقدير وقت المجلس ما امكن مقدراً للجميع وشاكراً لهم سلفاً .

الاستاذ بسام ارجو ان لا نضيع وقتاً كثيراً في هذا الموضوع .

السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

انا اشارك الزميل ابو زهير ومعاليكم بموضوع الوقت لكن هناك نصوص في النظام الداخلي هي الحكم ، النظام الداخلي يعطي فترة زمنية محددة لموضوع التداول في الاسئلة ، نحن لا نستطيع بأي شكل من الاشكال ان نمنع اي زميل لا بالرجاء ولا بالاجراء من ان يوجه سؤالاً وان يتلقى جواباً والموضوع ليس مراسلات من تحت الطاولة او حتى من فوق الطاولة الموضوع حق للزميل بأن يرد ويستوضح ويستوضح الحل هو بتفعيل النظام الداخلي سيدي الرئيس ان نلتزم بالنظام الذي يعطي زمن محدد لموضوع الاسئلة والاجوبة ولا يعطي زمناً اكثر من ذلك او اقل من ذلك ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الزميل الكريم النظام الداخلي واضح لكن النظام الداخلي في المادة (٨١) ينص على ما يلي :-

« السؤال هو استفهام العضو عن امر يجهله او رغبته في التحقيق من حصول واقعة وصل علمها اليه او استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور »

بداية هذا تعريف السؤال . بالاضافة الى هذا المادة (٨٦) تقول .

« للعضو الذي قدم السؤال دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة »

هذا ما نود من الزملاء الاكابر التقيد به ليس مصادرة لحق اي احد بالرد ، ليس هناك من له الحق بأن يصادر حق اي عضو من الزملاء الكرام لكن الفكرة طرحت لغايات ما امكن الاجاز من الوقت اذا اكتفى العضو في رد الوزير شكراً لاكتفائه بالرد ، اذا اراد ان يجيب ايضاً ان يكون الاجاب بالاجاز ما امكن .

معالي الاستاذ عبدالرؤف الروابدة

معالي وزير التربية والتعليم وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء : المادة (٨٨) « يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاسئلة والاجوبة فاذا بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول اعمال الجلسة التالية . »

انا اعتقد ان هذا ما قاله الاخ بسام وهذا الذي يخفف اثر الأطلاة في هذه المواضع شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد الامين جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

قرارات اللجنة القانونية :

١- قرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ برئاسة رئيسها معالي السيد عبدالكريم الدغمي وبحضور مقررها معادة السيد حاتم الغزاوي وبحضور أصحاب السماحة والمعالي والسعادة السادة النواب :

الابراهيم شحدة ، د. عوض خليفات ، عبدالرؤوف الروابدة ، د. احمد الكوفحي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. همام سعيد ،

عبدالباقي جمو ، عبدالرحيم العكور ، مفلح الرحيمي ، د. مصطفى شيكات ، والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمذلة أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :-

سليمان السعد ، عبدالعزيز جبر ، د. احمد القضاء ، د. فوزي الطعيمة ، د. عبدالرزاق طيشتات ، د. هاني حجازين ، محمود الهويل ، عبدالهادي الخالي .

وحضر الاجتماع من السادة النواب معادة المهندس عبد موسى النهار .

وحضر الاجتماع من السادة الأعيان والحكومة :

معالي السيد سالم مساعدة

معالي الدكتور محمد ذنيات وزير الدولة للتنمية الإدارية

معالي السيد هشام التل وزير العدل

ودرست اللجنة مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة وقررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الحكم بحيز اللجنة القانونية أمين عام مجلس الأمة مجلس النواب

# الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون معهد الادارة العامة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة معروض على المجلس الكريم ؟ موافقة ؟

السيد المقرر : موافقة .

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٨ -

أ- يؤلف مجلس ادارة المعهد على الوجه التالي :

رئيس ديوان الموظفين رئيساً

وكيل ديوان الموظفين نائباً للرئيس

أمين عام وزارة التربية والتعليم

أمين عام وزارة التخطيط

مديرية دائرة الموازنة العامة

ممثل عن الجامعة الاردنية

ممثل عن جامعة اليرموك أعضاء

ممثل عن اتحاد الغرف التجارية

ممثل عن غرف صناعة عمان

مدير عام المعهد

ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال

المادة كما وردت في مشروع التعديل

المادة ٢ -

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون ويستعاض عنه بالنص التالي :

نظراً لاحداث وزارة خاصة للتنمية الادارية والذي ينص نظام التنظيم الاداري لها رقم (٦١) لسنة ١٩٩٤ في المادة (٦) منه على ارتباط معهد الادارة العامة بوزير التنمية الادارية واصبح مديره مسؤولاً امامه عن ادارة شؤون المعهد .

ونظراً لهذا الارتباط فان الضرورة تقتضي تعديل الفقرة (أ) من المادة (٨) من قانون معهد الادارة العامة رقم (٣١) سنة ١٩٨٥ بحيث يصبح وزير التنمية الادارية رئيساً لمجلس ادارة المعهد .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة

المادة كما وردت في مشروع التعديل المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت

أ- يؤلف مجلس إدارة المعهد على النحو التالي :-  
 وزير التنمية الإدارية رئيساً  
 رئيس ديوان الخدمة المدنية نائباً للرئيس  
 أمين عام وزارة التربية والتعليم  
 أمين عام وزارة التخطيط  
 مدير عام دائرة الموازنة العامة  
 ممثل عن الجامعة الأردنية أعضاء  
 ممثل عن اتحاد الغرف التجارية  
 ممثل عن غرف صناعة عمان  
 مدير عام المعهد  
 ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة معروض على المجلس الكريم ؟

موافقة

القانون ككل ؟ موافقة

(( - )) ولهذا من نص القانون كما اقتره

مجلس النواب :-

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
 قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة  
 كما اقتره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يؤلف مجلس إدارة المعهد على النحو التالي :-

وزير التنمية الإدارية رئيساً  
 رئيس ديوان الخدمة المدنية نائباً للرئيس  
 أمين عام وزارة التربية والتعليم  
 أمين عام دائرة التخطيط  
 مدير عام دائرة الموازنة  
 ممثل عن الجامعة الأردنية  
 ممثل عن جامعة اليرموك  
 ممثل عن اتحاد الغرف التجارية  
 ممثل عن غرف صناعة عمان  
 مدير عام المعهد

يحل عن الاتحاد العام لنقابات العمال  
 حكم خير م. سعد هائل السرور  
 أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس النواب  
 معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ ، برئاسة رئيسها معالي السيد عبدالكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة السيد حاتم الغزاوي وبحضور اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة النواب :-

ابراهيم شحدة ، د. عوض خليفات ، عبدالرؤوف الروابدة ، د. أحمد الكولجي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. همام سعيد ، عبدالباقى جمو ، عبدالرحيم العكور ، مفلح الرجحي ، د. مصطفى شنيكات ، والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعذرة أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :-

سليمان السعد ، عبدالعزيز جبر ، د. أحمد القضاة ، د. فوزي الطعيمة ، د. عبدالرزاق طيشات ، د. هاني حجازين ، محمود الهويل ، م. عبدالهادي الخجلي .

وحضر الاجتماع من السادة النواب سعادة المهندس عيديموس النهار ومعالي الدكتور عبدالله العكايلة .

وحضر الاجتماع ايضاً من السادة الأعيان والحكومة :-

معالي الاستاذ سالم مساعدة

معالي السيد هشام التل وزير العدل

معالي الدكتور محمد الذنيبات وزير الدولة للتنمية الإدارية

ودرست اللجنة مشروع قانون معدل لقانون الإدارة العامة ( المعاد من مجلس الأعيان ) وقررت اللجنة الإصرار على قرار مجلس النواب مع إجراء التعديل التالي على المادة (٢) من المشروع التي تلغي نص المادة (٥) من القانون الأصلي حيث قررت بالنسبة للفقرة :-



أ - إلغاء نص الفقرة (أ) كما وردت في القانون الأصلي ومشروع التعديل والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

أ- مجلس الوزراء أن يفوض أي مجلس وزاري متخصص أو رئيس الوزراء أو نائبه أو أي وزير أيا من صلاحياته الإدارية المنصوص عليها في القوانين على أن تحدد تلك الصلاحيات حصراً .

ويستثنى من ذلك تفويض الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء بمقتضى أحكام قانون إيجار وبيع الاموال غير المنقولة من الأجانب وقانون تشجيع الاستثمار فيما يتعلق بغير الاردنيين .

ب- موافقة كما وردت في مشروع التعديل بعد شطب العبارة التالية الواردة اخراها (باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى احكام الدستور) .

ج- موافقة كما وردت في مشروع التعديل .

الأسباب الموجبة لعدم الاخذ بقرار مجلس الأعيان الموقر

برد مشروع القانون المعدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٩٤

ان اللجنة القانونية وقد اطلمت على الأسباب الموجبة للرد كما وردت من مجلس الأعيان الموقر وعلى قرار المخالفة الواردة عليها وبعض المذكرات ذات العلاقة وبعد إعادة النظر والتدقيق في الأحكام الدستورية ذات العلاقة فقد تبين لها :-

١ - ان الصلاحيات التي يملك مجلس الوزراء إصدار أنظمة لتنظيمها بموجب احكام الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من الدستور تقتصر على كل شأن او صلاحية لم يعهد بها بموجب أي قانون او تشريع الى أي شخص أو هيئة أخرى .

٢ - أن مشروع القانون المعدل يقع على الصلاحيات التي تضمنتها قوانين وتشريعات اختصت السلطة التشريعية بها واخرجتها بذلك من دائرة ما يقع ضمن اختصاص مجلس الوزراء التي ورد النص العام عليها في المادة ١/٤٥ من الدستور .

٣ - أن من يملك إعطاء الصلاحية يملك وحده ودون غيره إجازة تفويضها لغير من أعطيت له وعلى ان يتم ذلك بالوسيلة ذاتها التي أعطيت فيها الصلاحية ابتداء ولا يملك الغير المقصود تفويض هذه الصلاحية لاي كان ومهما كانت وسيلة ذلك .

٤ - انه لا تعارض بين أن يصدر مجلس الوزراء أنظمة لتنظيم الصلاحيات التي لم يعهد بها لغيره بموجب تشريع وبين ان يحدد المشروع فيما اختص به نفسه من شؤون الصلاحيات والجهات والأشخاص التي يرى توليها من قبلهم وله أن يجيز أو يمنع تفويض هذه الصلاحيات من قبلهم للغير وتشريع من المرتبة ذاتها .

وبالتيجة ولما كان المشروع المعدل محل البحث يتعلق بالصلاحيات التي تخرج أساساً من دائرة اختصاص مجلس الوزراء ويقع على قانون أصدره المشرع بارادته ويتعلق بقوانين يمكن تعديل ما ورد فيها بقانون لاحق من المرتبة ايهاا ، فان اللجنة ترى انه يتوافق مع أحكام الدستور ويأتي تطبيقاً لها وانسجاماً معها ، وتوصي اللجنة المجلس الموقر بالتأكيد على إقرار المشروع من حيث المبدأ مع مراعاة التعديلات التي أجرتها اللجنة على مواد مشروع القانون مما اقتضته الاعتبارات القانونية وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة عليها بصورتها المعدلة .

اللجنة القانونية

مجلس النواب

حكم غير

أمين عام مجلس الأمة

مشروع قانون معدل لقانون الادارة العامة

الأسباب الموجبة

يمارس مجلس الوزراء بمقتضى القوانين المعمول بها عدداً من الصلاحيات والمسؤوليات بعضها على جانب كبير من الأهمية ، وبعضها الآخر ذات صفة ادارية او اجرائية محصنة وتلك الأخيرة تأخذ وفقاً بأسس به من وقت وجهد المجلس المبدول في هذا المجال ، الأمر الذي شعر به الجميع في الوزارات المتعاقبة ضرورة إناطة هذه الصلاحية ذات الصفة الادارية بجهة أخرى غير المجلس ، وقد ارتؤي أن أفضل وسيلة تشريعية يمكن اللجوء اليها إدخال مبدأ التفويض ضمن قانون الادارة العامة بحيث يتمكن مجلس الوزراء من تفويض صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين الى رئيس الوزراء أو أي لجنة وزارية او إلى نائب رئيس الوزراء أو أي وزير آخر مع النص صراحة على حق مجلس الوزراء بإلغاء هذا التفويض ، وكذلك تتمكن رئيس الوزراء من تفويض صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها الى نائبه أو الى أي وزير آخر .

هكذا من الأشغال

الأسباب المرجحة لرد مشروع القانون المعدل  
لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤  
من قبل مجلس الأعيان

- ١ - ان تنظيم مثل هذه الأمور بما في ذلك تفويض صلاحيات مجلس الوزراء يجب أن يتم وفقاً لأحكام المادة (٤٥) من الدستور وليس بموجب قانون ، وذلك بموجب نظام أو أنظمة يصدرها مجلس الوزراء سنداً للمادة الدستورية المذكورة كما تم عندما تم استصدار النظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٣ تاريخ ١٩٩٤/٨/٧ المتضمن نفس الأحكام المضمنة في مشروع القانون المقترح .
- ٢ - ان إصدار مثل هذا القانون سوف لا يوفر له الحصانة الدستورية التي تحصنه ضد الطعن التي قد ترد عليه من قبل ذوي المصلحة في الطعن .

قرار مجلس الأعيان

رد المشروع

قرار اللجنة القانونية

المادة ١ -

الإصرار على قرار مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية معروض على المجلس الكريم ؟ موافقة . السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٥ -

أ- لرئيس الوزراء أن يفوض أيًا من نوابه أو أي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة أي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في أي قانون ، أو نظام باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور .

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون الإدارة العامة  
(المعاد من مجلس الأعيان)

المادة كما وردت في التعديل

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع قانون الإدارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار مجلس النواب

المادة ١ -

موافقة

المادة كما وردت في التعديل

المادة ٢ -

يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

أ- لمجلس الوزراء أن يفوض رئيس الوزراء أو أي مجلس وزاري متخصص أو أي لجنة وزارية أو نائب رئيس الوزراء أو أي وزير أيًا من صلاحياته الإدارية المنصوص عليها في القوانين على ان تحدد تلك الصلاحيات حصراً . ويستثنى من ذلك التفويض الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء بمقتضى أحكام قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب وقانون تشجيع الإستثمار فيما يتعلق بغير الأردنيين .

قرار مجلس النواب

المادة ٢ -

المعدلة لنص المادة (٥) من القانون الأصلي : الفقرة ( أ )

موافقة بعد اضافة عبارة (تحدد حصراً) بعد عبارة (...) صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين المعمول بها) الواردة في ذيل الفقرة .

قرار مجلس الأعيان

رد المشروع

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢ -

الإصرار على قرار مجلس النواب مع اجراء التعديل التالي على المادة (٢) من

المشروع التي تلغي نص المادة (٥) من القانون الأصلي حيث قررت بالنسبة للفقرة :

أ - إلغاء نص الفقرة (أ) كما وردت في القانون الأصلي ومشروع التعديل والاستعاضة عنها بالنص التالي :-

أ - لمجلس الوزراء أن يفوض أي مجلس وزاري متخصص أو رئيس الوزراء أو نائبه أو أي وزير أيًا من صلاحياته الادارية المنصوص عليها في القوانين على ان تحدد تلك الصلاحيات حصراً . ويستثنى من ذلك التفويض الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء بمقتضى أحكام قانون إيجار وبيع الأموال غير المنقولة من الأجانب وقانون تشجيع الإستثمار فيما يتعلق بغير الأردنيين .

المادة كما وردت في القانون الأصلي

ب- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة ، وإذا كان لرئيس الوزراء أكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه لهذه الغاية .

المادة كما وردت في التعديل

ب- لرئيس الوزراء أن يفوض نائبه أو أي وزير أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها باستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور .

قرار مجلس النواب

موافقة كما وردت :

هكذا من الأشهر

قرار مجلس الأعيان	المادة ككل ؟ موافقة
رد المشروع	القانون بمجمله بالتعديل مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقة .
قرار اللجنة القانونية	(( - وهذا هو نص القانون كما اقتره مجلس النواب - ))
ب- موافقة كما وردت في مشروع التعديل بعد شطب العبارة التالية الواردة آخرها : ( يستثناء الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى أحكام الدستور ) .	مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة كما اقتره مجلس النواب
المادة كما وردت في التعديل	المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٩٤ )
ج- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة ، وإذا كان لرئيس الوزراء أكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه لهذه الغاية .	ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
قرار مجلس النواب	المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
ج- موافقة كما وردت	أ- يؤلف مجلس إدارة المعهد على النحو التالي :-
قرار مجلس الأعيان	وزير التنمية الإدارية رئيساً
رد المشروع	رئيس ديوان الخدمة المدنية نائباً للرئيس
قرار اللجنة القانونية	أمين عام وزارة التربية والتعليم
ج- موافقة كما وردت في مشروع التعديل .	أمين عام وزارة التخطيط
معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية المادة (٢) الفقرة (أ) مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقة .	مدير عام دائرة الموازنة
الفقرة (ب) المادة (٢) ؟ موافقة .	ممثل عن الجامعة الأردنية أعضاء
الفقرة (ج) المادة (٢) ؟ موافقة	

ممثل عن جامعة اليرموك	السيد عبدالكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .
ممثل عن اتحاد الغرف التجارية	
ممثل عن غرفة صناعة عمان	الحقيقة فقط وددت ان اوصي الرئاسة الجلية بأن اذا تكرمت ان ترسل القانون الى مجلس الاعيان الموقر مع الاسباب الموجبة لرد قرار مجلس الاعيان ، ان يكون مرفق بالقانون وشكراً .
مدير عام المعهد	معالي رئيس المجلس : بالطبع سيرسل ، قرار رقم (١١) .
ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال	
حكم خير م. سعد هائل السرور	
أمين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب	
معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبدالكريم الدغمي	

السيد الامين العام :

٣- قرار رقم (١١) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون كاتب العدل لسنة ١٩٩٤ ، والمعاد من مجلس النواب في جلسته التاسعة .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١١)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ برئاسة رئيسها معالي السيد عبدالكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة السيد حاتم الغزاوي وبحضور أصحاب السعادة والمعالي والسعادة النواب :

ابراهيم شحدة ، د. عوض خليفات ، عبدالرؤوف الروابدة ، د. أحمد الكولحي ، د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. همام سعيد ، عبدالباقى جمو ، عبدالرحيم العكور ، مفلح الرحيمي ، د. مصطفى شنيكات ، والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بمعدلة أصحاب المعالي والسعادة السادة النواب :-

سليمان السعد ، عبدالعزيز جبر ، د. احمد القضاء ، د. فوزي الطعime ، د. عبدالرزاق طيشات ، د. هاني حجازين ، محمود الهويل ، عبدالهادي الجالي .



وحضر الاجتماع من الحكومة :

معالي السيد هشام التل وزير العدل

ودرست اللجنة مشروع قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٩٤ وقررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد بعد اجراء التعديلات التالية :-

المادة (٢) : المعدلة للمادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (٤-أ ، ب ) :

أ- موافقة بعد اعادة صياغة العبارة التالية (بكل أو بعض الأعمال الموكلة للكاتب العدل) الواردة آخر الفقرة لتصبح بالنص التالي (بكل الأعمال الموكلة للكاتب العدل أو بعضها).

المادة (٣) : من المشروع المعدلة للمادة (٩) من القانون الأصلي موافقة بعد اضافة عبارة (المعين أو المرخص له) بعد عبارة (على الكاتب العدل) الواردة في مطلع المادة (٩) لتصبح العبارة بعد التعديل بالنص التالي :-

( يحكم بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مائة دينار على الكاتب العدل المعين أو المرخص له ) .

المادة (٤) : الملغية لنص المادة (٣٣) من القانون الأصلي :

بأن نص المادة (٣٣) من القانون الأصلي وجدول الرسوم الملحق به ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣٣ - يعتبر جدول الرسوم والإجراءات المتعلقة به جزءاً لا يتجزأ من هذا القانون ويستوفي الكاتب العدل الرسوم المبينة فيه وتعتبر ايراداً للخزينة .

المادة (٥) : من المشروع المعدل للقانون الأصلي بإضافة المادة (٣٧) والتي تعيد ترقيم المادتين (٣٧) و (٣٨) الواردتين فيه لتصبحا برقم (٣٨) و (٣٩) على التوالي :

قررت اللجنة شطبها لورود الأجور في ملحق القانون وليس بالنظام . أما بالنسبة للمادة (٣٨) من القانون الأصلي ، قررت اللجنة شطب عبارة (ووزير العدلية) والإستعاضة عنها بكلمة (والوزارة) .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم بغير  
اللجنة القانونية مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

## الاسباب المرجحة

## لمشروع القانون المعدل لقانون الكاتب العدل

تنظم شؤون الكاتب العدل بقانون يعود لسنة ١٩٥٢ وعلى الرغم من التطور الذي شهدته المملكة فان وضع الكاتب العدل بقي على ما هو عليه ، وقد تضمن المشروع المعدل ما يلي :-

١ - عدلت المادة (٣) من القانون الأصلي ليصبح بالامكان الترخيص لأي من القضاة او المحامين الاساتذة القيام بكل او بعض الاعمال الموكلة للكاتب العدل وذلك بموجب نظام يصدر بنفسه بجميع الاعمال التي عهد له القانون بتوليها ، منها ما يتعلق بتنظيم العقود وتسجيلها وتصديق المحكمة وهذا الأمر يؤدي الى ضغط في العمل من جهة وععباء على المراجع من جهة اخرى ، ولعلاج هذا الأمر فقد ارتوي الأخذ بما تسير عليه معظم الدول من جواز الترخيص للقضاة والمحامين الاساتذة كما اشير الى ذلك آنفا .

٢ - ان الرسوم التي يستوفيها الكاتب العدل قد تضمنتها جدول الرسوم الملحق بالقانون واطافة الى ان هذه الرسوم قليلة فقد وردت فيه بعض المصطلحات وان كانت تصلح لما مضى فهي ليست كذلك لهذا العصر ، وليصبح بالامكان استيفاء هذه الرسوم بموجب نظام فقد عدلت المادة (٣٣) تحقيقاً لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة  
القانونية مطروح على المجلس الكريم .

موافقة ٩ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٣ -

١- يقوم بوظيفة الكاتب العدل أي موظف عين كاتب عدل وأي شخص يعين بمقتضى أنظمة الموظفين ليقوم بواجبات الكاتب العدل ، ويعتبر كل من المذكورين أحد موظفي الحكومة ذوي الراتب ، وإذا لم يكن

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤ قانون  
معدل لقانون الكاتب العدل .

المادة كما وردت في مشروع القانون

للمادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

هكذا من الشاهل

هذا من الأشهر

قد عين موظف للقيام بهذه الواجبات يتولى القيام بها رئيس كتاب المحكمة البدائية ، وفي الحال التي لا يوجد فيها محكمة بدائية يقوم بهذه الوظيفة رئيس كتاب المحكمة الصلحية ، وفي حال غياب الكاتب العدل يتولى عمله رئيس الكتاب او الموظف الذي ينتدبه رئيس المحكمة أو قاضي الصلح من موظفي المحكمة .

٢- يقوم بوظيفة الكاتب العدل خارج المملكة الأردنية الهاشمية قناصلها .

٣- تشمل كلمة (قنصل) وزراء المملكة الاردنية المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها .

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (٤) بالنص التالي إليها :-

٤- أ - يجوز لوزير العدل ان يرخص لأي من القضاة السابقين أو المحامين الأستاذة للقيام بكل أو بعض الاعمال الموكلة للكاتب العدل .

ب- تحدد اجراءات الترخيص وشروطه والكفالة المطلوبة من المرخص له ومتطلبات مكان العمل وشروطه والمبالغ المستحقة للمرخص له ونسبتها من الرسوم والأجور عن المعاملات المنظمة من قبله ، وكذلك الاجراءات التأديبية بحق المخالفات من المرخص لهم بما في ذلك سحب الترخيص منه وسائر الأمور التنظيمية المتعلقة بعمله وساعات الدوام بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

قرار اللجنة

المادة (٢) :

المعدلة للمادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (٤) :

أ- موافقة بعد إعادة صياغة العبارة التالية (بكل أو بعض الأعمال الموكلة للكاتب العدل) الواردة آخر الفقرة لتصبح بالنص التالي (بكل الأعمال الموكلة للكاتب العدل أو بعضها) .

ب- موافقة

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) معروضة على المجلس الكريم .

موافقة .

الفقرة (ب) معروضة على المجلس الكريم . موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة (٩) - يحكم بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير على الكاتب العدل الذي يثبت عليه أنه ارتكب فعلاً من الأفعال المبينة في المادة السابقة أو أنه اعطى صورة عن قيد لغير من له علاقة به أو أنه لم يراع القواعد العمومية المتعلقة بتنظيم العقود وتصديقها أو أنه لم يثبت من هوية المتعاقدين ورجائهم وصلاحياتهم في تنظيم العقود التي يطلبون تنظيمها ومن موافقتها لأحكام القوانين أو أنه خالف غير ذلك من الأحكام المدرجة في هذا القانون .

المادة ٣٣ -

تحدد الرسوم التي تستوفى من قبل الكاتب العدل المعين أو المرخص له بموجب احكام هذا القانون بمقتضى نظام يصدر

قرار اللجنة

المادة (٤) :

الملغية لنص المادة (٣٣) من القانون الأصلي قررت اللجنة ما يلي :-

يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الاصلي وجدول الرسوم الملحق به ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٣٣) : يعتبر جدول الرسوم والإجراءات المتعلقة به جزءاً لا يتجزء من هذا القانون ويستوفي الكاتب العدل الرسوم المبينة فيه وتعتبر ايراداً للخزينة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .

الاستاذ عبدالله اخوارشيدة .

السيد عبدالله اخوارشيدة : شكراً سيدي الرئيس .

تستوفيتي هذه العبارة الان ، المجلس اصر في جلسات سابقة على أن أي رسم أو ضريبة يجب ان يكون بجدول ملحق بالقانون وقد اقترحنا ووافق المجلس في جلسات سابقة بتحويل هذا الى المجلس العالي لتفسير الدستور هل الرئاسة الجلية والامانة العامة تحركت بهذا الموضوع ؟ شكراً .

المادة كما وردت في مشروع القانون

للمادة ٣ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (يحكم بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (يحكم بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد على مائة دينار) .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٣) :

المعدلة للمادة (٩) من القانون الاصلي موافقة بعد اضافة عبارة (المعين أو المرخص له) بعد عبارة (على الكاتب العدل) الواردة في مطلع المادة (٩) لتصبح العبارة بعد التعديل بالنص التالي :- (يحكم بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد على مائة دينار على الكاتب العدل المعين أو المرخص له) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم . موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٣٣ -

يستوفي الكاتب العدل الرسوم المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون وتعتبر ايراداً للخزينة

المادة كما وردت في مشروع القانون

للمادة ٤ - يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٤- قانون كنية العدل (الوثائق الأجنبية) الباب التاسع والتسعون من مجموعة القوانين الفلسطينية .

٥- كل تشريع أردني أو فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .

المادة ٣٨ :-

رئيس الوزراء ووزير العدل مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة كما وردت في مشروع القانون

المادة ٥ - يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٣٧) بالنص التالي إليه ويعد ترقيم المادتين (٣٧) و (٣٨) الواديتين فيه لتصبحا برقم (٣٨) و (٣٩) على التوالي :-

المادة ٣٧ :-

لوزير العدل أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه على أن تشمل هذه التعليمات الأجور التي تستحق على النماذج التي يعدها الكاتب العدل عن أي من المعاملات المشمولة بهذا القانون وتستوفي هذه الأجور من طالب النموذج إذا رغب بتوثيق معاملته به .

المادة (٥) :

المعدلة للقانون الأصلي بإضافة المادة (٣٧) والتي تعيد ترقيم المادتين (٣٧) و (٣٨) من القانون الأصلي لتصبحا برقم (٣٨) و (٣٩) قررت اللجنة شطبها لورود الأجور في ملحق القانون وليس بالنظام .

معالي رئيس المجلس : نعم أرسلت رسالة لاستيضاح الرأي الدستوري في هذا الموضوع ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : بغض النظر عن رد دستوري وجوب هذه بنظام أو بقانون يملك المشرع أن يضع مادة تقول إن هذه الرسوم تكون جزء من النظام فانتظارنا لرد دستوري أو عدم دستورية لايقينا في أن نختار نحن كمشرعين أن تكون بمادة ملحقة حسب القانون .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المطروح للمجلس الكريم .

من يوافق على قرار اللجنة ؟ موافقة .

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٣٧ -

تلغى القوانين والأنظمة التالية :

١- قانون الكاتب العدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ٨٨٠ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٦٦ الموافقة ٢٥ كانون أول سنة ١٩٤٦ .

٢- أصول كنية العدل المنشور على الصفحة ٣٠١١ من المجلد الرابع من مجموعة القوانين الفلسطينية .

٣- أصول كنية العدل (المعدلة) لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٥٤٩ من الوقائع الفلسطينية (ملحق رقم ٢) تاريخ ١٩٤٧/١/٩ .

معالي رئيس المجلس : جزء من أي مادة الاستاذ الدغمي ؟

السيد عبدالكريم الدغمي : جزء من المادة (٤) يا سيدي اللي صوتنا عليها بالموافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة الرابعة صوتنا عليها ولها نص ويعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة به جزء لا يتجزأ من هذا القانون ، اعتقد ان هذا قد تم التصويت عليه .

السيد عبدالكريم الدغمي : تمام وشكراً .

(( - وهذا هو جدول رسوم الكاتب العدل والاجراءات المتعلقة به - ))

اما بالنسبة للمادة (٣٨) من القانون الأصلي قررت اللجنة شطب العبارة التالية (وزير العدل) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (والوزراء) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم .

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟ موافقة .

التعديلات على القانون ككل ؟ موافقة .

تفضل الاستاذ عبدالكريم .

السيد عبدالكريم الدغمي : ان يطرح جدول الرسوم جملة واحدة للتصويت عليه لانه جزء من المادة ، جدول الرسوم الملحق بالقانون والاجراءات المتعلقة به .

رسوم الكاتب العدل والاجراءات المتعلقة به

المادة ١ -

أ- يستوفي رسم مقطوع مقداره دينار أي معاملة تقدم للكاتب العدل بالإضافة إلى أية رسوم تستحق عن تلك المعاملة بموجب هذا القانون .

ب- يستوفي رسم مقطوع مقداره خمسة دنانير عند انتقال كاتب العدل خارج موقعه الرسمي عن كل معاملة مع تأمين وسيلة الانتقال ذهاباً وإياباً .

٢ - يستوفي كاتب العدل رسماً مقطوعاً مقداره ثلاثة دنانير عن القيام بأعمال التبليغ لأي أوراق أو إعلانات قضائية أو رسمية من غير المعاملات المنظمة أو الموقفة من قبله .

٣ - يعين أصول وأجور الترجمة إذا تمت بمعرفة الكاتب العدل ، وإثمان أية نماذج للمعاملات معدة من وزارة العدل بتعليمات تصدر عن وزير العدل .



المادة ٤ - يجوز بموجب تعليمات تصدر عن وزير المالية والعدل أن تسدد الرسوم المستحقة بموجب هذا القانون بأي وسيلة أخرى غير دفعها مباشرة لحاسبي وزارة العدل أو المحاكم .

المادة ٥ - يستوفي عن أي من المعاملات التالية الرسوم المبينة إزاء كل معاملة :-

الجدول

الرسوم	نوع المعاملة	فلس	دينار
١٠٠	عن كل توقيع ، إذا كانت قيمة الوثيقة المعنية لا تزيد عن العشرة دنائير .		
٢٠٠	عن كل توقيع إذا تجاوزت قيمة الوثيقة العشرة دنائير ولم تتجاوز الخمسين دينار ، وإذا زادت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فيؤخذ عن كل توقيع عشرة فلس عن كل عشرة دنائير أو جزء منها .		
٥٠٠	عن كل توقيع على الوكالة العامة أو الخاصة أو الكفالة أو التحكيم أو الإبراء العام غير المعنية قيمته وإذا تضمنت الوكالة شرط عدم قابليتها للعزل ، فيستوفي رسم اضافي مقداره عشرة دنائير .	٢	
	عن ورقة الاستعلام أو الأخطار المتعلقة بأسباب عدم قبول السندات التجارية أو عدم تأييدها :-		
٥٠٠	إذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه الورقة لا يزيد على العشرة دنائير .		
٦٠٠	إذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسين ديناراً .		
٨٠٠	إذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه الورقة لا يزيد على المائة دينار .		

الرسوم	نوع المعاملة	فلس	دينار
١	إذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسمائة دينار .		
٢٠٠	إذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه الورقة لا يزيد على الألف دينار . وإذا زاد على الألف دينار فيؤخذ عن كل نسخة ثلاثة دنائير مهما كان المبلغ .		
١	عن كل نسخة من أوراق التبليغ لعدم القيام بالتعهدات وأوراق الاخطار المتعلقة بها .		
١	عن كل صورة عن الأوراق المحفوظة أو المسجلة وسائر الاوراق التي يطلب اخراجها والتصديق عليها .		
٥٠٠	عن كل ورقة تبرز إليه متجمة من لغة إلى أخرى والتصديق عليها .		
٦٠٠	رسم تصديق الحاضر وأوراق الكشف والتقارير .		
١٠٠	عن كل صفحة يصدق عليها من دفاتر التجار والمؤسسات المالية والتجارية ويحد أدنى لا يقل عن دينارين لأي معاملة .		
١	عن كل امضاء لأجل التصديق على أمضاء الأوراق والمستندات التي لم يصرح بها هذا الجدول .		
٥٠٠	عن التصديق على توقيع كاتب العدل لأي معاملة من قبل وزارة العدل .		

معالي رئيس المجلس : القانون ككل موافقة من المجلس الكريم ؟ موافقة .

شكراً لكم .

وبهذا التمام الافاضل نكون قد انتهينا جدول الاعمال .

وارفع الجلسة وشكراً لكم

- وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب -

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٤  
قانون معدل لقانون الكاتب العدل  
كما أقره مجلس النواب

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الكاتب العدل لسنة ١٩٩٤ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي باضافة الفقرة (٤) بالنص التالي اليها :-

٤ -أ-يجوز لوزير العدل أن يرخص لأي من القضاة السابقين أو المحامين الاساتذة للقيام بكل الأعمال الموكلة للكاتب العدل أو بعضها .

ب-تحدد اجراءات الترخيص وشروطه والكفالة المطلوبة من المرخص له ومتطلبات مكان العمل وشروطه والمبالغ المستحقة للمرخص له ونسبتها من الرسوم والاجور عن المعاملات المنظمة من قبله ، وكذلك الاجراءات التأديبية بحق المخالف من المرخص لهم بما في ذلك سحب الترخيص منه وسائر الامور التنظيمية المتعلقة بعمله وساعات الدوام بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي :-

أولاً :- بإلغاء عبارة (يحكم بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (يحكم بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد على مائة دينار) .

ثانياً :- اضافة عبارة (المعين او المرخص له) بعد عبارة (على الكاتب العدل) الواردة في مطلع المادة (٩) ليصبح مطلع المادة (٩) بعد التعديل بالنص التالي :-

(يحكم بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد على مائة دينار على الكاتب العدل المعين أو المرخص له) .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٣٣) من القانون الأصلي وجدول الرسوم الملحق به ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٣٣) : يعتبر جدول الرسوم والاجراءات المتعلقة به جزءاً لا يتجزء من هذا القانون ويستوفي الكاتب العدل الرسوم المبينة فيه وتعتبر ايراداً للخزينة .

المادة ٥ - تعدل المادة (٣٨) من القانون الأصلي بإلغاء العبارة التالية :-

(ووزير العدل) الواردة فيها والاستعاضة عنه بكلمة (والوزراء)

م. سعد هائل السرور

حكم خير

رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الأمة

رسوم الكاتب العدل والإجراءات المتعلقة به

المادة ١ -

أ- يستوفي رسم مقطوع مقداره دينار عن أي معاملة تقدم للكاتب العدل بالإضافة إلى أية رسوم تستحق عن تلك المعاملة بموجب هذا القانون .

ب- يستوفي رسم مقطوع مقداره خمسة دنائير عند انتقال كاتب العدل خارج موقعه الرسمي عن كل معاملة مع تأمين وسيلة الانتقال ذهاباً وإياباً .

المادة ٢ - يستوفي كتاب العدل رسماً مقطوعاً مقداره ثلاثة دنائير عن القيام بأعمال التبليغ لأي أوراق أو إعلانات قضائية أو رسمية من غير المعاملات المنظمة أو الموقفة من قبله .

المادة ٣ - يعين أصول وأجور الترجمة إذا تمت بمعرفة الكاتب العدل ، وإثمان اية نماذج للمعاملات معدة من وزارة العدل بتعليمات تصدر عن وزير العدل .

المادة ٤ - يجوز بموجب تعليمات تصدر عن وزير المالية والعدل ان تسدد الرسوم المستحقة بموجب هذا القانون بأي وسيلة أخرى غير دفعها مباشرة لحاسبي وزارة العدل أو المحاكم .

المادة ٥ - يستوفي عن أي من المعاملات التالية الرسوم المبينة إزاء كل معاملة :-

هكذا من المأهول

## الجدول

الرسوم	نوع المعاملة
فلس	دينار
١٠٠	عن كل توقيع ، إذا كانت قيمة الوثيقة المعنية لا تزيد عن العشرة دنانير .
٢٠٠	عن كل توقيع إذا تجاوزت قيمة الوثيقة العشرة دنانير ولم تتجاوز الخمسين دينار ، وإذا زادت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فيؤخذ عن كل توقيع عشرة فلس عن كل عشرة دنانير أو جزء منها .
٥٠٠	عن كل توقيع على الوكالة العامة والخاصة أو الكفالة أو التحكيم أو الإبراء العام غير المعنية قيمته وإذا تضمنت الوكالة شرط عدم قابليتها للعزل ، فيستوفى رسم اضافي مقداره عشرة دنانير .
٥٠٠	عن ورقة الإستعلام أو الأخطار المتعلقة بأسباب عدم قبول السندات التجارية أو عدم تأديتها :-
٥٠٠	إذا كان المبلغ الذي تحتوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسين ديناراً .
٦٠٠	إذا كان المبلغ الذي تحتوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسين ديناراً .
٨٠٠	إذا كان المبلغ الذي تحتوي عليه الورقة لا يزيد على المائة دينار .
١	إذا كان المبلغ الذي تحتوي عليه الورقة لا يزيد على الخمسمائة دينار .
٢٠٠	إذا كان المبلغ الذي تحتوي عليه الورقة لا يزيد على الألف دينار .
٢٠٠	إذا زاد على الألف دينار فيؤخذ عن كل نسخة ثلاثة دنانير مهما كان المبلغ .

الرسوم	نوع المعاملة
فلس	دينار
١	عن كل نسخة من أوراق التبليغ لعدم القيام بالتعهدات وأوراق الأخطار المتعلقة بها .
١	عن كل صورة من الأوراق المحفوظة أو المسجلة وسائر الأوراق التي يطلب اخراجها والتصديق عليها .
٥٠٠	عن كل ورقة تبرز إليه مترجمة من لغة إلى أخرى والتصديق عليها .
٦٠٠	رسم تصديق المحاضر وأوراق الكشف والتقارير .
١٠٠	عن كل صفحة يصدق عليها من دفاتر التجار والمؤسسات المالية والتجارية ويحد ادنى لا يقل عن دينارين لأي معاملة .
١	عن كل أمضاء لاجل التصديق على أمضاء الأوراق والمستندات التي لم يصرح بها هذا الجدول .
٥٠٠	عن التصديق على توقيع كاتب العدل لأي معاملة من قبل وزارة العدل .

« انتهت الجلسة »

معالي رئيس المجلس  
المهندس سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة  
حكم خير

هكذا من الأشغال